الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقم التسجيل: .....

العنوان:

الزراعة ودورها في تمويل المدن والأرياف (1792-1830م)

-بايلك الغرب نموذجا-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:

- ويفي حدة

تحت إشراف

د. عبد السلام همال

- أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيسا
عبد السلام همال	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ / 2021-2022

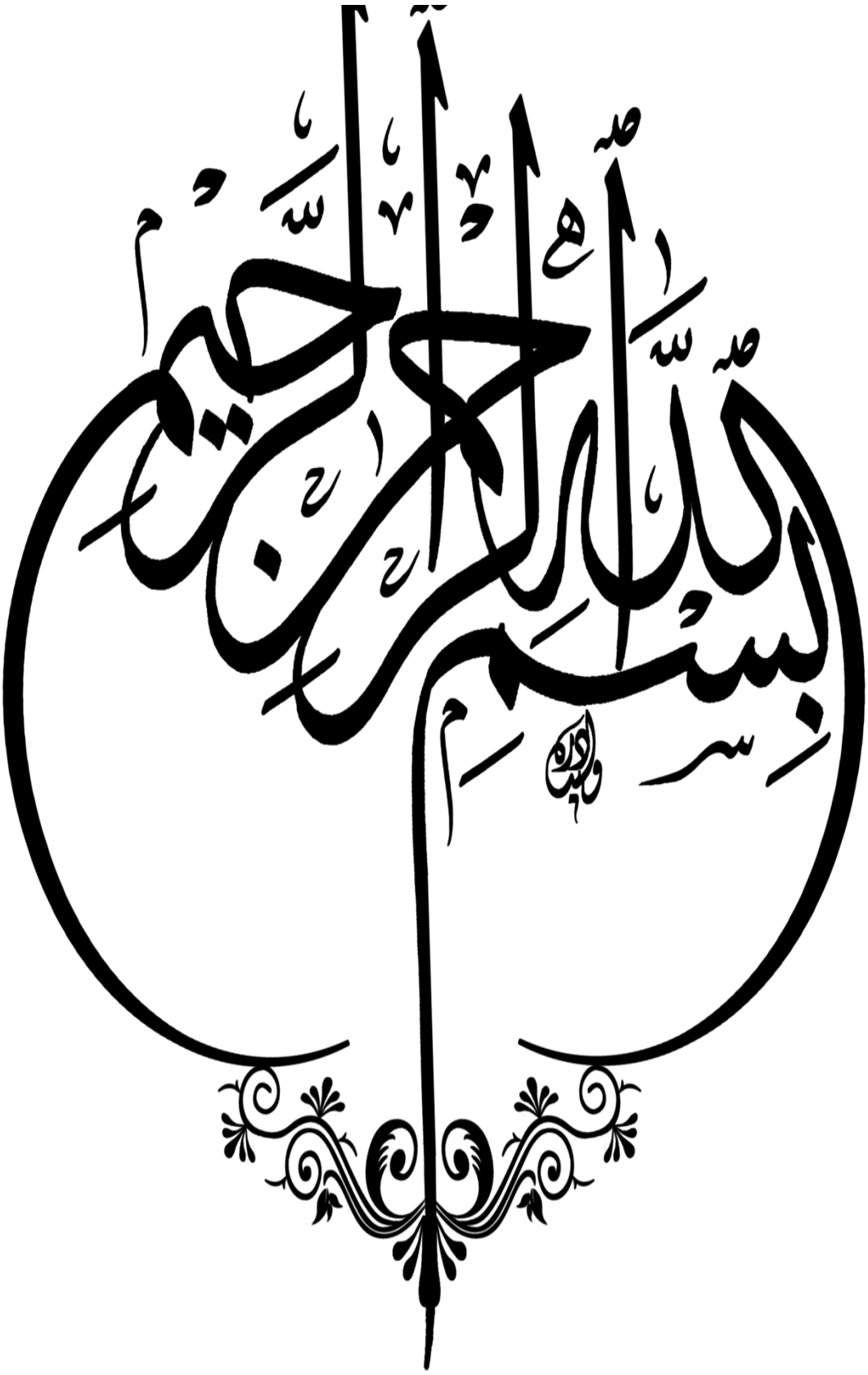
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول تعالى"وَلَئِنْ شَكَرْتُم لَأَزِيدَنَّكُمْ" سورة إبراهيم، الآية07 الشكر أولا لله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى علي لإتمام هذا العمل كما أتوجه بالشكر الجزيل وكل الامتنان والعرفان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل المشرف د.**همال عبد السلام** الذي كان نعم السند ونعم المشرف، وأشكر جميع أساتذة وأستاذات قسم التاريخ محمد بوضياف، أرجوا من المولى أن يجزيهم عنا خير جزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية" ربيحة" أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

- إلى روح أبي الغالي "إسماعيل" رحمه الله
- إلى إخوتي" رابح، عبد الرحمان، ناصر، مختار، مسعود"
- إلى الأختين الغاليتين على قلبي: صباح وصليحة.
- إلى زوجي "البشير ذوادي" حفظه الله
- إلى نور حياتي وقرة عيني إبنتي الغالية "زهرة" حفظها الله ورعاها.
- إلى كل من ساهم في تعليمي من معلمين وأساتذة من الابتدائي إلى الجامعة.

ويفي حدة

قائمة المختصرات

%: نسبة مئوية

تح: تحقيق

تر: ترجمة

تعر: تعريب

تع: تعليق

نق: نقد

ج: جزء

د.ت: دون تاريخ نشر

د ط: دون طبعة

ص: صفحة

ص.ص: تعدد الصفحات

ط: طبعة

كلم: كيلو متر

م: ميلادي

مر: مراجعة

ع: عدد

هـ : هجري

مقدمة

مقدمة:

قسم الأتراك العثمانيون إيالة الجزائر إلى أربع مقاطعات إدارية كان من بينها بايلك الغرب الجزائري الذي امتد الحكم إليه في سنة 1516م

انتظمت الحياة الاقتصادية في بايلك الغرب في المناطق الريفية حول النشاط الزراعي الذي كان يمثل أهم مورد للمجتمع الريفي، حيث أدركت السلطة العثمانية أهمية الأرض بإعتبارها وسيلة الإنتاج وهي الأداة التي يمكن من خلالها الحفاظ على علاقتها بمختلف القبائل وإخضاعهم.

1. أسباب إختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع" الزراعة في العهد العثماني ودورها في تمويل المدن والأرياف" ليكون موضوع مذكرة التخرج كان وراء أسباب ذاتية تتعلق ب:

- ميولي الشخصي لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية ورغبتي في البحث وقراءة ما كتب حول الفترة الأخيرة من الحكم العثماني.
- الرغبة في توسيع الحقل المعرفي الشخصي في هذا المجال أما بخصوص الأسباب الموضوعية فهي تتمثل أساسا في:

الرغبة في التعرف على النشاط الزراعي في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه.

2. إشكالية الموضوع:

لقد إرتأيت في معالجتي لهذا الموضوع إلى صياغة إشكالية رئيسية تتمحور حول: كيف كانت الأوضاع الزراعية لبايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني؟ والذي تفرعت عنه مجموعة من الأسئلة الجزئية:

- كيف كانت طبيعة ملكية الأرض في بايلك الغرب الجزائري؟

- ماهي العوامل والظروف المؤثرة على الانتاج الزراعي في بايلك الغرب؟
- كيف كانت ممارسة السلطة العثمانية تجاه النشاط الزراعي في البايلك؟

3. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى طبيعة الموضوع والذي يندرج ضمن مواضيع التاريخ الإقتصادي والذي هو بدوره بحاجة إلى البحث والتمحيص

4. منهج البحث:

اعتمدت في كتابة بحثي هذا على المنهج التاريخي الضروري لسرد الأحداث وفق التسلسل الزمني، إضافة إلى المنهج الوصفي المناسب لوصف الأحداث والوقائع ونقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع، ثم تحليل مضامينها، ونقدها وصولا إلى بلورت أفكارها.

5. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الجزئية إرتأيت وضع الخطة التالية:

المقدمة والتي من خلالها تطرقت إلى التعريف بالموضوع ثم الفصل التمهيدي وهو عبارة عن مدخل الموضوع يبدأ بدوافع التواجد العثماني بالجزائر ثم دخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية يليه التقسيمات الإدارية للجزائر خلال العهد العثماني ثم علاقة السلطة العثمانية بقبائل بايلك الغرب، اما الفصل الأول فقد تناولت فيه لمحة عامة عن بايلك الغرب الجزائري والذي يندرج تحته أربعة مباحث، كان الأول بعنوان: الموقع الجغرافي لبايلك الغرب الجزائري والمبحث الثاني: مدن بايلك الغرب ثم المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في الملكية أما المبحث الرابع: وضعية بايلك الغرب قبيل 1792م.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: أشكال الملكية العقارية لأراضي بايلك الغرب تضمن أربعة مباحث حيث يتناول المبحث الأول: أراضي البايلك ثم المبحث الثاني أراضي

الملك(الأراضي الخاصة) يليه المبحث الثالث: الأراضي المشاعة والمبحث الرابع: أراضي الوقف.

أما الفصل الثالث: فكان حول: الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في بايلك الغرب ويندرج تحته أربعة مباحث تمثلت في المبحث الأول : الحبوب والخضر والبقول ثم المبحث الثاني الأشجار المثمرة والغابات أما بالنسبة للمبحث الثالث: الثروة الحيوانية يليه المبحث الرابع: مساهمة الريف في دعم إقتصاد المدينة وأخيرا الفصل الرابع الذي تضمن: واقع الزراعة في بايلك الغرب والذي تضمن بدوره أربعة مباحث، الاول بعنوان الطرق المتعبة في الزراعة يليه المبحث الثاني: أساليب الاستغلال الزراعي، ثم المبحث الثالث: أوضاع الفلاح والعوامل المؤثرة فيه وفي الأخير المبحث الرابع: ممارسة السلطة العثمانية تجاه الزراعة وأخيرا وضعت خاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصلت إليها، كما دعمت بحثي هذا بما توفر من ملاحق، ثم كان للفهرس مكان في الأخير ليسهل على القارئ الوصول إلى المعلومات داخل البحث.

المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع منها المرآة لحمدان خوجة، والذي يعتبر مصدر هام في تاريخ الجزائر، حيث أفادني في عرض معلومات وإحصائيات هامة حول الأرض والسكان، وكذا كتاب دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران للزياني والذي قام من خلاله بعرض العديد من المعلومات الهامة حول مدينة وهران ، إضافة إلى كتاب إبن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان وأخبار تونس في عهد الامان الذي أفادني في الحديث عن سلسلة الحروب المسيحية ضد العالم الإسلامي عامة وشمال إفريقيا خاصة، اما بالنسبة للمراجع فقد إعتمدت على مجموعة من كتب ناصر الدين سعيدوني والذي تناول فيها معلومات حول تاريخ الجزائر

في العهد العثماني وتطرق من خلالها إلى الجانب الاقتصادي والحياة الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني ومن بين هذه الكتب نذكر : ورقات جزائرية، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية وكذا أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره الذي تطرق فيه إلى تعامل المجتمع الجزائري في المجال الاقتصادي.

صعوبات البحث:

أما عن الصعوبات التي واجهتني فهي: عدم تمكني من اللغة الأجنبية حال دون إطلاعي على المصادر الأجنبية، إضافة إلى التزاماتي الأسرية التي كانت نوعا ما عائقا أمامي للبحث أكثر.

الفصل التمهيدي

طبيعة السلطة العثمانية في الجزائر

1. دوافع التواجد العثماني بالجزائر:

تعتبر الفترة العثمانية منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر، وكان ذلك بظهور الأخوين الأتراك المسلمين عروج[1]وخير الدين[2] على السواحل الجزائرية سنة 1512م، اللذان لمع صيتهما في مطلع القرن 16م، وذلك لجهادهما ونضالهما من أجل إنقاذ بواخر المسلمين الفارين من الاضطهاد الاسباني[3] حيث وفي الوقت نفسه كانت الجزائر هي الأخرى تعاني من الإحتلال الاسباني في بعض أجزائها، والذي كان سببه الضعف والإنحطاط الذي عرفته أواخر عهد الدولة الزيانية، حيث دخل أمراءها في صراع على العرش، ولم تعد تملك هذه الدولة من النفوذ إلا تلمسان وبعض اجزاء المناطق الغربية[4]، وذلك نتيجة حروب الاسترداد التي قامت بها إسبانيا والبرتغال والتي استهدفت شمال إفريقيا من أجل طمس عروبة أهالي هذه البلاد وتنصيرهم[5].

فعجزت الجزائر أنذاك عن مقاومة الغزاة وأجبرت على عقد معاهدة مع الاسبان سنة1512م دخلت بموجبها المملكة الزيانية في طاعة الإسبان و أرغمت على دفع ضريبة سنوية وتموين حامية وهران بما تحتاجه من مأمن[6]، وفي هذا الصدد يقول إبن أبي الضياف" "بعد سلسلة من حروب الإسترداد التي قادتها المماليك المسيحية الاسبانية

---

[1]- عروج بربروس: أروتشن بالتركية(1470-1518م) كان قائدا عثمانيا ولد في ليسبوس باليونان وتوفي في تلمسان بالجزائر، عرف لدى الأوروبيين بلقب بربروسا أي ذو اللحية الحمراء. ينظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص190.

[2]- خير الدين بربروس: (1467-1546م) إسمه الحقيقي خضر بن يعقوب، كان قائد الأساطيل العثمانية ومجاهد، ولد في جزيرة ليسبوس في اليونان، توفي في الأستانة بإسطنبول. ينظر: نفسه، ص189.

[3]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص53.

[4]- علال بن عبد المولى، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، 2017-2018، ص6.

[5]- عبد المنعم الجميعي، الدولة العثمانية والمغرب العربي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1988، ص10.

[6]- علال بن عبد المولى، مرجع سابق ، ص6

ضد الوجود الإسلامي وحتى سواحل شمال إفريقيا والتي تبعته حالة من التدهور والانهيار والضعف في أوضاع المغرب الإسلامي فقد انتهت دولة الإسلام في الأندلس ولم تبقى أي منطقة لم يمسها الغزو من أقصى السواحل الغربية في المحيط الأطلسي في المغرب الأقصى إلى السواحل التونسية"[1].

وأمام هذا الوضع المزري لم يجد سكان الجزائر من وسيلة إلا الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين، إذ أرسل السلطان الحفصي إلى عروج يطلب المساعدة على تحرير بجاية من يد الاسبان، وقد لبى عروج النجدة وزحف إلى بجاية ثم جيجل في سنة 1514م، وفي السنة الموالية خلص مدينة شرشال[2]، وفي عام 1516م استنجد به سكان مدينة الجزائر وعلى رأسهم حاكمها سالم الثعالبي، وكان عروج وقتئذ متواجدا بجيجل، فتوجه إلى مدينة الجزائر برا رفقة قواته لكن وبسبب الفشل والمعاملة قتل عروج سالم تومي الذي أراد أن يدبر له مؤامرة وأعلن نفسه سلطانا على مدينة الجزائر[3].

وفي سنة 1518م كانت القوات الاسبانية تواصل حصارها على مدينة تلمسان غير أن عروج كان هو الآخر على صراع مع حاكم مدينة تلمسان، وإثر هذا الحصار قتل عروج وهو ملك على مدينة الجزائر حيث مات وقد أرسى دعائم قوية لمواصلة المواجهة الإسلامية للحصار المسيحي على الأرض المغاربية[4].

---

[1]- إبن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان وأخبار تونس في عهد الأمان، ج2، ط2، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، دت، ص121

[2]- صالح حيمر، التحالف الأروبي ضد الجزائر عام 1541 وتأثيراته الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2006-2007، ص41.

[3]- علال عبد المولى، مرجع سابق، ص 7.

[4]- سامح عزيز التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي، ط1، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 338.

2. دخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية:

عند مقتل عروج وجنوده عام 1518م، وقتئذ كان أخوه خير الدين متواجدا بمدينة الجزائر، فأدرك أنه لا يستطيع لوحده الاحتفاظ بالجزائر نظرا لكثرة الأعداء في الخارج والداخل، ولذا ربط مصيره بمصير الإمبراطورية العثمانية، وكانت آنذاك في أوج قوتها وهذا بعدما أقنع أعيان مدينة الجزائر بخطورة الوضع.[1]

فقدم الولاء للسطان العثماني الأول الذي قبل العرض دون تردد وأرسل إليه قوة مؤلفة من 2000 جندي إنكشاري مزود بالمدفعية، و 4000 متطوع، وأطلق عليه اسم باشا وعينه بايلرباي أي أمير الأمراء وبهذه الوسيلة دخلت الجزائر رسميا تحت لواء الإمبراطورية العثمانية.[2]

وقد قسم الحكم التركي في الجزائر إلى أربعة عهود:

1-**عهد البايلرباي (1518-1587م):** هذا العصر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة كما تميزت هذه المرحلة ب:

- دام عهد البايلربايات مدة 70 سنة.
- يأتي قرار تعيين الحاكم في الجزائر من طرف السلطان العثماني.
- كانت السلطة بيد رياس البحر.[3]

2-**عصر الباشوات (1587-1659م):** أبطلت الدولة العثمانية منصب بايلرباي وأنشأت مكانه وظيفة الباشا، حيث جعلت مدة حكمه 03 سنوات[4]، وكان يشارك

---

[1]- سامح عزيز التر، مرجع سابق، ص 07.

[2]- نفسه، ص 08.

[3]- عمار بوجوش، مرجع سابق، ص 57.

[4]- عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدين الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 112.

الباشا في النفوذ الأوجاق، مر على حكم الباشوات 36 باشا، كان أولهم الباشا دالي أحمد وآخرهم إبراهيم باشا هذا الأخير الذي حاول أن يستولي على المنحة التي كان السلطان يرسلها كل عام لإعانة الأسطول الجزائري، حيث ثار عليه ديوان الإنكشارية وقرروا أن يقوم الآغا وهو أمير الجند مقامه، ولما طلبوا من السلطان المصادقة على هذا النظام الجديد رضي بذلك على شرط أن الديوان هو الذي يدفع النفقات العسكرية .[1]

3-**عصر الأغوات (1659-1671م)**: كانت فترة حكم الأغوات قصيرة ومليئة بالفتن والمؤامرات ضد حكام الآغوات بسبب انعدام قدرتهم على ضبط شؤون البلاد وعدم توفر الأمن الداخلي بها، وذلك بعد اغتيال آخر آغا سنة 1671م حيث ألغي نظام حكم الآغوات بمقتضى فرمان الديوان[2].

4-عصر الدايات (1671-1830م): في هذه المرحلة استفاد حكام الجزائر من الحكم السابق بحيث حاولوا ترقية السلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم "الداي" وذلك عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة بناءا على اقتراح من الديوان العالي، وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني، وبكلمة مختصرة فإن الجزائر قد اصبحت دولة مستقلة عن تركيا وخاصة أن الداي ينتخب من طرف الديوان العالي "المجلس" الذي يشابه البرلمان في عصرنا الحالي والسلطان العثماني لا يلعب أي دور في اختيار داي الجزائر وينحصر دوره في إصدار مرسوم التثبيت[3].

[1]- عبد القادر نور الدين، مرجع سابق، ص 113.

[2]- يحي بوعزير، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 290.

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 60-62.

3. التقسيمات الإدارية للجزائر خلال العهد العثماني:

1-**دار السلطان:** وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني وتمتد هذه المقاطعة من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا، ويحدها من الجنوب بايلك التيطري.[1]

2-بايلك الشرق: ويعتبر أكبر الولايات الموجودة في الجزائر، حيث أنه يمتد من الحدود التونسية إلى بلاد القبائل الكبرى غربا ويحده من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وكانت مدينة قسنطينة عاصمة هذه المنطقة.[2]

3-بايلك التيطري: وعاصمته مدينة المدية، وهو أصغر الولايات، يحده من الشمال سهل متيجة ومن الجنوب الصحراء، وبقي على هذا التنظيم إلى غاية نهاية العهد التركي.[3]

4-بايلك الغرب: الذي كانت عاصمته مازونة حتى سنة 1710م ثم مدينة معسكر، وعندما استرجعت مدينة وهران من الإسبان سنة 1792م أصبحت هي عاصمة لهذه المقاطعة، حيث تأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة بعد قسنطينة.[4]

4. علاقة السلطة العثمانية بقبائل بايلك الغرب:

كانت قبائل الغرب قبل فتح وهران مقسمة إلى قسمين:

أ. قبائل خاضعة للإسبان: ويدعون "بالمغاطيس"، ويسميهم الإسبان عرب السلام (moros de paz)، وهم يشكلون السرايا الأهلية لجيش ملك إسبانيا، يشبهون

[1]- يحي بوعزير، مرجع سابق، ص 19.

[2]- علال بن عبد المولى، مرجع سابق، ص 09.

[3]- يحي بوعزير، مرجع سابق، ص 20.

[4]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 63.

الصبايحية في لباسهم الواسع، ومنهم كرشل، شافع، حميان، أولاد عبد الله، وتنتمي هذه القبائل إلى قبيلتين كبيرتين هما بني راشد الزناتية، وبني عامر العربية.[1]

وقد كان من قبيلة بني عامر عبد الرحمان بن رضوان أول من انضم إلى الإسبان بعد أن تأكد من انهزام العثمانيين ومقتل عروج عام 1518م، واستمر هذا التحالف بين الإسبان وبني عامر لمدة طويلة، أما الفترة الأخيرة للوجود الإسباني في المنطقة فكانت بين قبيلتين خاضعتين هما قبيلة جاموز، والمنصور بن عوزر.[2]

ب.قبائل خاضعة للعثمانيين: وهي تابعة لباي الغرب الجزائري، وهي الأكثر عددا نذكر منها: البرجية، مهاجر، سجرارة، بني شقران، الزمالة، الدوابر، اليعقوبية.[3]

أما بعد تحرير وهران فيمكن أن نميز أربعة أصناف من الأهالي بحسب صلتهم بالحكام من جهة وعلاقة بعضهم ببعض من جهة أخرى:

- سكان متعاونون (قبائل المخزن).
- سكان خاضعون (قبائل الرعية)
- سكان متحالفون (الأحلاف.
- سكان ممتنعون (في المناطق النائية والجبلية).[4]

---

[1]– سعاد العياشي، بايلك الغرب الجزائر أواخر العصر العثماني (1790–1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، جامعة أدرار، 2015–2016، ص 35.

[2]– نفسه، ص 36.

[3]– عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح محمد بن عبد الكريم، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1989، ص 34.

[4]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج4، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 105–106.

الفصل الأول

لمحة عامة عن بايلك الغرب الجزائري

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لبايلك الغرب الجزائري

يعود تاريخ ظهور بايلك الغرب إلى النصف الأول من القرن 16 م، وذلك من خلال حكم حسن بن خير الدين (1540-1552م) الذي يعتبر اول من وضع الأسس الاولى للإدارة العثمانية في البايلك[1].

ففي عام 1563 م أصبحت عاصمة البايلك مازونة واختارها الباي ابن خديجة [2] للتحكم في قبائل المنطقة الغربية، وبذلك يعتبر الباي الأول لمازونة نظرا لعمله على إقامة تنظيم إداري بالبايلك[3].

قام الباي مصطفى بن يوسف بوشلاغم المسراتي[4] بنقل عاصمة البايلك إلى قلعة بني راشد، ثم إلى معسكر سنة 1703 م، وهذا حتى يقترب أكثر من وهران [5].

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1733 م إلى 1779 م تولى أمور البايلك ثمان بايات، آخرهم الحاج خليل باي (1771-1779) ليتولى بعده الحكم محمد بن عثمان الكبير (1779-1797) [6] هذا الأخير الذي كتب على يده تحرير وهران نهائيا من الإسبان عام 1792 م، ومنذ هذا التاريخ أصبحت وهران عاصمة بايلك الغرب الجزائري [7].

---

[1]- محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: وتق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 32.

[2]- الباي ابن خديجة: عينه الباي حسن بن خير الدين على مازونة سنة 1563، ينظر: نفسه، ص 32.

[3]- محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق وتع المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 254.

[4]- هو باي وهران 1708-1732م، مؤسس مدينة معسكر، ودفن بمستغانم، حرر مدينة وهران من الاسبان في 1708 م، بعد قرنين من الاحتلال 1509-1708م، ينظر: سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 14.

[5]- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، ط2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004، ص 80.

[6]- محمد بن عثمان الكبير: يدعى "الباي لكحل" وذلك لسمرته، كان الباي الأكثر نفوذا في بايلك الغرب، استطاع أن يوسع البايلك إلى مساحات كبيرة، وقد وفر الأمن لدرجة لا بأس بها في بايلك الغرب، قاد تحرير وهران من الاحتلال الاسباني الثاني، ينظر: هاشمي بن إبراهيم، قبائل وهران والاحتلال الاسباني، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة معسكر، 2020-2021، ص ص 138-139، يحي بوعزيز، مدينة وهران...، مرجع سابق، ص 105.

[7]- محمد بن يوسف الزياني، مصدر سابق، ص 191.

امتد بايلك الغرب على مساحة جغرافية كبيرة من غرب الجزائر، ويمتد من واد ملوية غربا إلى حدود واد الشلف شرقا [1]، غير أن الزهار يذكر أن الناحية الغربية كلها كانت بيد باي وهران الذي له خليفة وقواد وآغوات، وحكمه ينتهي إلى بوحلوان وإلى عمالة باي التيطري.[2]

ومنهم من أعطاه حدود مايعادل القطاع الوهراني حاليا وكانت حدوده كالآتي:

- غربا: المغرب الأقصى
- شرقا: دار السلطان وبايلك التيطري
- شمالا: البحر المتوسط
- جنوبا: الصحراء .[3]

سمح الامتداد الطبيعي لحدود بايلك الغرب إلى انفتاحه شمالا على البحر المتوسط ما يزيد طوله عن مائة وسبعين كلم (170 كلم) واتصاله مع باقي مقاطعات الجزائر شرقا، ليزاحم الحدود المغربية غربا، هذه الأبعاد جعلت بعض المؤرخين يطلقون على البايلك تسمية الإيالة الغربية.

يحتوي بايلك الغرب على سهول عديدة، منها سهل الشلف يوجد به الطريق السلطاني الرابط بين البايلك ودار السلطان، وأيضا سهل أغريس، وسهل السرسو وسهل تلمسان وسعيدة وسيدي بلعباس [4]، ورغم احتواء بايلك الغرب على العديد من السهول إلا أن حمدان خوجة اعتبره أقل خصوبة وأقل اتساعا من مقاطعة قسنطينة.[5]

---

[1]- كمال بن صحراوي، اوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2012-2013، ص 21.

[2]- الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر، تح أحمد توفيق المدني، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 47.

[3]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 20.

[4]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 15.

[5]- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تح وتعر العربي الزبيري، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص 55.

تتألف الجهة الغربية للجزائر من التضاريس الآتية:

- أطلس التل الغربي: يتميز بانقسامه ونسبة جفافه به سهول وأحواض، تحيط به السلاسل الجبلية.[1]
- أشار الوزان إلى مدى خصوبة المنطقة الغربية قائلا: السهول الغربية من الساحل منتجة جدا، نظرا لخصوبتها، نجد أيضا مرتفعات وهران، الظهرة، وجبال ملیانة المطلة على البحر المتوسط، وسهول منخفضة كسهل سبخة، سهل وهران، سهل المقطع [2]، في حين تمتلك تلمسان ثروة مائية هائلة.

ويتصف القطاع الوهراني بكونه منطقة سهلة الاختراق، رغم تنوع تضاريسه الصعبة التنقل إلا أنه يقف حاجزا أمام الحركة في مختلف الاتجاهات.[3]

[1]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 15.

[2]- حسن الوزان، وصف افريقيا، ج 2، تر محمد حجي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 30.

[3]- كاميلية دغموش، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014، ص 17.

المبحث الثاني: مدن بايلك الغرب

1. مازونة:

أسست عام 567 هـ/ 1172 م على يد بني منديل امراء مغراوة الذين اتخذوها قاعدة لإمارتهم [1] فقيل هي اسم لقبيلة ماسون Mazoun وقيل ان اسمها مشتق من مزنة MAZNA، أو موزونة MOUZOUNA[2] وقد وصفها الحسن الوزان بأنها تشمل مساحة واسعة لكن دورها قبيحة بسبب التخريب الذي تعرضت له كثيرا، تارة من قبل ملوك تونس وتارة من قبل الثوار وتارة أخرى من قبل الأعراب الذين يفرضون على أهلها الاتاوات حتى لم يبقى فيها كثير من الناس، وهم يزاولون النسيج والفلاحة، وأراضيهم خصبة تعطي غلة حسنة.[3]

وقد مثلت مازونة مركزا هاما في المنطقة، حيث أن معظم قاطنيها كانوا ميسوري الحال، وهذا يظهر من خلال المساكن الجميلة والمزارع والبساتين، ومن التجارة التي كانت نشطة بها، حيث توحي معروضات سوقها الأسبوعية بأن التجار كانوا يتوافدون على المدينة من مختلف المناطق لتسويق منتوجاتهم، وهو ما يدل على المكانة التي حازتها المدينة في جهة الظهرة.[4]

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 191.

[2]- اسماعيل بركات، دراسة وتحقيق الدرر المكنونة في نوازل مازونة، من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 124.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 36.

[4]- المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج1، دراسة وتحقيق قندوز ماحي، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2012، ص ص 34-35.

2. معسكر:

تقع مدينة معسكر على أحد السفوح الجنوبية المطلة على سهل غريس [1] بالقسم الغربي لجبال بني شقران، وهي بذلك غنية بزراعاتها مما أبعدها عن شبح المجاعة زمنا طويلا حيث اشتهرت بزراعة الزيتون والحوامض والخضر والفواكه، كما بدأت تعرف زراعة الكروم منذ و 1849 م[2].

وقد اعتبرها حمدان خوجة بأنها أكثر تقدما من تلمسان لكنها أقل قيمة منها، وسكانها العرب والبربر والأتراك والكراغلة يحبون الخيل وأجناسها، ويمارسون التجارة ويصنعون البرنس الأسود الشهير ذا اللون الطبيعي والأقمشة الكتيمة، وهو يلبس في كل أنحاء الجزائر، ويصدر إلى مصر وتركيا، بل صار الفرنسيون بعد 1830م من هواة هذا البرنس الذي بلغ سعره 100 فرنك [3].

وتعرف معسكر القديمة بجبل الذهب كما تعرف بالكرط نسبة إلى قبيلة بربرية بنت مساكنها بالمنطقة، وبسبب استقرار الجنود الأتراك بها على عهد الباي مصطفى بوشلاغم صارت تسمى أم العسكر.

وتعود مسألة اختيار معسكر عاصمة للبايلك إلى موقعها الاستراتيجي حيث كانت تتحكم في المسالك التجارية، وتحيط بها قبائل هامة موالية للسلطة كقبائل بني راشد، اضافة إلى قربها من وهران وهو ما كان يسمح لها دوما بمراقبة الوجود الإسباني والتضييق عليه.[4]

---

[1]- يمتد على طول 55 كلم من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بعرض يتجاوز 20 كلم، ينظر: عدة بن داهة، معسكر عبر التاريخ، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص 08.

[2]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[3]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 93.

[4]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 28.

3. وهران:

هناك تفسيرات كثيرة لاسم وهران منها " أنه معرب عن الإسم البربري الزناتي إيران وهو جمع لكلمة "آر" بمعنى أسد، وأصل التسمية حسب الاعتقاد السائد هو أن الأسود كانت كثيرة بالغابة المجاورة للمدينة فسميت باسمها، ثم طرأ تغيير على نطق الكلمة فصارت وهران بكسر الواو ثم وهران بفتحها.[1]

احتل الإسبان وهران بعدما احتلوا المرسى الكبير في ضواحيها عام 1505م وقد ظلوا بالمدينة حتى 04 رجب 1206 هـ- فبراير 1792م، وهو تاريخ تحريرها من قبل الباي محمد بن عثمان الكبير.[2]

وخلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني صارت عامرة بسكان معسكر وبني ميزاب والأمازيغ والمغاربة واليهود، ونظرا لموقعها الجغرافي ولاهتمام الباي بها احترف أهلها التجارة، حيث كانوا يدفعون للباي رسما قدره 5% من السلع التي يبيعها بدوره للسكان نقدا، أو مقابل الحبوب والمواشي كالأبقار والأغنام.[3]

ويوجد قريبا من وهران المرسى الكبير، وهو يقع إلى غربها على بعد بضعة كيلومترات، ويعرف بالكبير وقد وصفه الحسن الوزان فقال ما اظن أن في الدنيا، اكبر منه، يمكن أن ترسوا فيه بسهولة مئات المراكب والسفن الحربية في مأمن من كل عاصفة واعصار [4].

---

[1]- مسلم بن عبد القادر الوهراني، أنيس الغريب والمسافر، تح وتع رابح بونار، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 06-07.

[2]- محمد بن ميمون الجزائري، مصدر سابق، ص 203.

[3]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص ص 96-97.

[4]- الحسن الوزان، مصدر سابق، ص 31.

ويعتبر أهم ميناء على سواحل الجزائر خاصة بالنسبة للإسبان نظرا لوقوعه على بعد 27 مرحلة من اسبانيا، ولذلك عملوا على احتلاله لأنهم اعتبروه عشا خطيرا يلجأ إليه القراصنة "[1].

4. مستغانم:

مدينة ساحلية بين تنس وأرزيو، وهي غرب الشلف قرابة 15 كلم من مصبه واختلف في أصل تسميتها فقيل مشتى غانم، وقيل مرسى غانم، وقيل مسك الغنائم [2]، وقد كانت ذات أعين وبساتين ومياه وكانت أرضها تصلح لزراعة القطن، وفي مدينة مستغانم ميناء جميل تحميه قلعة حصينة تشرف أيضا على المدينة بهدف حمايتها [3].

كما شهدت نشاطات في ميدان الفلاحة وتربية المواشي والصناعات التقليدية، وتمتعت بازدهار ثقافي ديني واسع بفضل زواياها ومساجدها، على امتداد التاريخ الإسلامي الوسيط والحديث.[4]

5. تلمسان:

أصل كلمة تلمسان أمازيغي وهي لفظة جمع لكلمة تلمسين بكسر التاء وسكون اللام وكسر الميم ومعناها الينبوع، وبهذا فهي مدينة الينابيع.[5]

وقد ساعد وضعها الطبوغرافي في جعلها منطقة ثرية مزدهرة، خاصة وقد انشأت فيها معامل الصوف التي يصنع فيها نوع من الأقمشة العادية التي يستخدمها الجيش، ومحازم تنسج نسجا متينا وتباع في كامل أنحاء البلاد.[6]

---

[1]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 31.

[2]- عبد الله حشلاف، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، ط1، المطبعة التونسية، تونس، 1929، ص 100.

[3]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 31.

[4]- يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 183.

[5]- ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلسمان، تق عبد الرحمان طالب، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 09.

[6]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 95.

غير أن المدينة مع مرور الوقت لم تعد قادرة على استعادة مكانتها السامية التي كانت بها أيام الزيانيين، حيث كان التدخل الإسباني في شؤون المدينة ثم اخضاعها بالقوة من قبل العثمانيين كفيلين ببقائها مدينة مهزومة تعاني من التذمر والفقر ... أما الزعامة السياسية فقد أخذتها في الغرب الجزائري خلال هذا العهد مازونة ومعسكر ومستغانم ثم وهران [1].

6. تيهرت:

تقع تيهرت في منطقة اقتصادية غنية، فهي تشتهر بمراعيها الواسعة وثرواتها الزراعية المتنوعة، ويرجع ذلك إلى كثرة مصادر المياه وتنوعها في المنطقة.[2]

وقد أكد الأولون على وقوع تيهرت بأرض معطاء، ويجري بالقرب منها وادي مينا [3]، وتنبت بها الثمار غير أنها شديدة البرد كثيرة الغيوم والثلج، وافرة الأنداء والأمطار والضباب.

كما تقع تيهرت ضمن سهل السرسو الذي يمثل المنطقة الوحيدة داخل السهول العليا الداخلية التي تتلقى تساقطا كافيا لزراعة الحبوب المنتظمة وذلك رغم فقرها من حيث الثروة الخشبية.[4]

7. مليانة:

مثلت مليانة أبعد نقطة على حدود بايلك الغرب الشرقية، وقد كانت تابعة له خلال القرنين 16 م– 17 م، حيث كانت عاصمته مازونة، وخلال القرن 18 م صارت تابعة

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998، ص 172.

[2]– محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس، ط3، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص 96.

[3]– أحد الروافد اليسرى لوادي الشلف في مجراه الأدنى، يأخذ منابعه العليا من الهضبة الواقعة على الحافة الغربية لجبال الناظور، ينظر: نور الدين حاروش، استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، ع 07، جوان 2012، ص 63.

[4]– كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 35.

لدار السلطان، وتحت حكم الباشا مباشرة، ثم عادت من جديد إلى بايلك الغرب أوائل القرن 19م ليضمها الاستعمار بعد ذلك إلى عمالة الجزائر.[1]

وتبعد ملیانة بأزيد من 100 كلم عن مدينة الجزائر، وهي تقع في سفح جبل زكار المعروف بمناجمه، أما مناخها فهو صحي، وأرضها خصبة للغاية [2]، وأما سكانها فعنيدون يمارسون الفلاحة ولا يعرفون من الصناعة غير تجفيف الفواكه وصناعة نوع من المعجون من عصير العنب والذي يمكن الاحتفاظ به طوال السنة.[3]

8. ندرومة:

ذكر الحسن الوزان أن الرومان بنوها على بقعة واسعة في سهل ويمر بها نهر قليل الأهمية، وجعلوها بهذا ندا لمدينة روما، وبذلك أخذت اسمها من كلمتين ند بمعنى المثيل وروما المدينة، غير أن المترجمين علقا على هذا بالتأكيد على عدم وجود أية شواهد على ما قاله الوزان، مؤكدين أن تسمية ندرومة كانت نسبة إلى قبيلة كومية قديمة سكنت المنطقة.[4]

وتعتبر ندرومة من المدن العتيقة في إقليم تلمسان، وهي تقع في سفح جبل طروادة غير بعيد عن ميناء مدينة الغزوات، وقد استقطبت عددا من العلماء من المغرب والأندلس، كما أنجبت الكثير من طلبة العلم والمثقفين، وفيها مسجد الجامع، الذي أقامه المرابطون بحي التربيعة.[5]

---

[1]- ودان بوغفالة، الأوقاف بالناحية الوهرانية، أوقاف ملیانة نموذجا، دراسة انسانية، عدد خاص، ماي 2001، ص 220.

[2]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، ملیانة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 298.

[3]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 94.

[4]- الحسن الوزان، مصدر سابق، ص 13.

[5]- يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، مرجع سابق، ص 177.

كان سكان ندرومة فلاحين وصناعا وتجارا في ذات الوقت وقد امتدت علاقاتهم التجارية حتى فاس وطنجة، اما أراضيهم فلم تكن لتكفيهم لولا ممارستهم لكثير من الصناعات المتطورة كغزل الصوف ونسج الحياك وصناعة الفخار وقد استحوذت الأخيرة على 17 ورشة [1].

9. هنين:

كانت مدينة منيعة، فيها البساتين وضروب الثمر، وبينها وبين ندرومة جيل تاجرة، كان حولها سور متقن وبها أسواق بيع وشراء، غير أنها كانت في أواخر القرن 16 م، حسب بعض الرحالة خربة حيث لم يبقى منها إلا سورها ومسجدها.[2]

وميناء هنين صغير محروس ببرجين، غير أنه هام حيث تقصده سنويا سفن شراعية من البندقية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان.[3]

[1]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 38.

[2]- مولاي بلحميسي، الثورة على الأتراك في الجزائر، شواهد مستقاة من وثائق اسبانية لم تنتشر، الثقافة، ع 48، 1978، ص 45.

[3]- عبد القادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، ط1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 67.

المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في الملكية

1-العوامل الطبيعية:

إن للظروف الطبيعية تأثير في تحديد نوع الملكية، فتنوع البنية الطبيعية للأرض ومظاهر السطح من جبال وسهول واسعة أو ضيقة، وهضاب ومدى اتصالها بالمؤثرات الصحراوية الحارة من الجنوب أو وقوعها ضمن نطاق المؤثرات المتوسطية الرطبة من الشمال ومقدار الأمطار التي تتلقاها كل منطقة من هذه المناطق، كلها عوامل تعكس مدى تباين أنماط حياة الناس وأساليب عيشهم، وما يترتب عنها من تباين في أشكال ملكية الأرض من منطقة إلى أخرى.[1]

معظم الملكيات الخاصة كانت تتركز قرب المدن وأحوازها، بينما انتشرت الأراضي التابعة للدولة بالسهول الساحلية والداخلية المنتجة للحبوب [2].

2-العوامل التاريخية:

إن الموقع الاستراتيجي لبايلك الغرب دفع بالقوى السياسية المتنافسة والراغبة في تثبيت نفوذها إلى الاستعانة بقوة محلية تدعم نفوذها ولتكون لها سند في مواجهة المناوئين، بحيث وفي أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، أصبحت قبيلة الحشم تشكل تهديدا لجيرانها من قبيلة سويد المعروفة بقبيلة الأمحال وللبايلك على حد سواء، غير أن إصرار حكام البايلك على إخضاع قبيلة الحشم وترويضها دفع بهذه الأخيرة إلى الخروج عن طاعتهم، وإعادة فتح باب المواجهة بينهما مجددا، ولم تتمكن السلطة العثمانية من

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 15.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري (1792م/1830م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2019-2020، ص 107.

إخضاعهم إلا في عهد الباي محمد بن عثمان الكبير، وأصبحوا ضمن مخزنه سنة 1790 م[1].

اكتست ملكية الأرض وشكلها وطرق استغلالها، أهمية خاصة لدى السلطة العثمانية الحاكمة، فقد تحددت وضعية الأرض وشكل الملكية على أساس طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين القبائل والسلطة.

تميزت الملكية العقارية في المدن عموما بطابعها الفردي، حيث يمكن استبدالها ونقلها، بينما ظلت الملكية في الأرياف جماعية تعرف بأراضي العرش [2]، فالقبائل التي أعلنت خضوعها للسلطة العثمانية يسمح لها وضعها الجديد بالاحتفاظ بحقها في تملك أراضيها التي كانت تقيم عليها، بينما لم تحظى قبائل أخرى على هذا الامتياز، إلا بعد أن تخلت عن أراضيها الواسعة والخصبة لفائدة البايلك، أما القبائل التي وقفت في وجه السلطة وأعلنت تمردها عليها، فقد تعرضت إما للإبادة، أو تمت مصادرة أراضيها، وعلى ضوء هذا تحددت أشكال الملكية والنظام الضريبي المرتبط بها.[3]

[1]- توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني 1779م-1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 55.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....، مرجع سابق، ص 108.

[3]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....، مرجع سابق، ص 110.

المبحث الرابع: وضعية بايلك الغرب قبيل 1792م

كان بايلك الغرب جزءا من الجزائر العثمانية، وكانت له أهمية كبيرة باعتبار المساحة الهامة التي كان يشغلها، وقد امتد الحكم إلى بايلك الغرب في سنة 1516 م عندما توجه عروج إلى مدينة تنس لإخضاع احدى الثورات التي قامت بها قبائل المحال، ومن ثم زحف عروج على تلمسان.[1]

إن الطابع الذي ميز بايلك الغرب قبل 1792 م هو الطابع العسكري وذلك نتيجة الصراعات المستمرة بين الأتراك العثمانيين من جهة، وسلاطين المغرب من جهة أخرى، إلى جانب الاحتلال الاسباني في كل من وهران والمرسى الكبير، ومن ثم كان على سكان المنطقة الغربية في إيالة الجزائر التأهب لأي خطر أجنبي [2].

تمكن الجزائريون من طرد الإسبان أول مرة عام 1708 م في إطار التعاون القبلي العثماني بقيادة الباي مصطفى بوشلاغم، كان هذا العمل نتيجة مجهودات كبيرة وتضحيات جسيمة طيلة قرنين من الزمن قدمها سكان المنطقة، ما أعطى أملا للجزائريين مرة أخرى عام 1792 م أن يطردوا المحتلين الاسبان من وهران والمرسى الكبير نهائيا [3] بقيادة الباي محمد الكبير حيث تمكن بفضل حنكته العسكرية وخبرته الحربية ان يظفر بثقة جيشه وديوانه وكذلك قبائل الغرب الجزائري التي أتت إليه من كل مكان لتلبية نداء الجهاد [4]، وقد ساعده الظرف الطبيعي المتمثل في الزلزال الذي تعرضت له وهران سنة 1791 م حيث خربت وهران جراءه، لكن الباي كان قد جهز نفسه بشراء السلاح من الموانئ الأوربية والمغربية، والتنظيم الجيد للقبائل المتحالفة معه ومرتادي الزوايا الدينية

---

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 342.

[2]- محمد بن مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1963، ص 297.

[3]- هاشمي بن براهيم، مرجع سابق، ص 147.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 342.

"جيش الطلبة" كان هذا الجيش سابقة في تاريخ الجزائر طيلة الوجود العثماني بالجزائر، فقد خاض الباي محمد الكبير طيلة سنوات حصار المدينة، حيث تعرضت وهران لهجمات عديدة ومنتظمة، وأنشأ الرباط حول المدينة، وتعرض بايلك الغرب في فترة الاحتلال الإسباني الثاني لوهران للأوبئة والمجاعة التي ضربت المنطقة سنة 1750م واستمرت عدة سنوات.[1]

هذا الطابع ميز بايلك الغرب عن غيره من البايلكات وجعل تنظيمه أكثر سهولة من جهة، وأشد قوة من جهة أخرى،[2] وكان لهذا الوضع بالغ الأثر على جميع جوانب الحياة، فعدم الاستقرار خارج المدن الكبرى والجبال المنيعة إنعكس سلبا على الزراعة، وكذا على العمران ليصبح المصدر الرئيسي في الثروة يتمثل في تربية الماشية، حتى يسهل الانتقال بها أثناء نشوب معركة أو قدوم غارة ما.[3]

[1]- هاشمي بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 147.

[2]- مبارك محمد الميلي، مرجع سابق، ص 301.

[3]- سميرة طالي معمر، القوى المحلية في بايلك الغرب في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 42.

اتسم الوجود العثماني في الجزائر بالمحافظة على كيان المجتمع الجزائري وذلك من خلال الدفاع عنه من الأطماع والتهديدات الخارجية، وهذا ما ساهم بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بإسم الأعراف والدين، وقد قامت الدولة العثمانية بوضع الأسس العامة للتقسيم الإداري للبلاد من خلال مجموعة من المقطعات حيث تعاقب على الحكم عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة.

كان بايلك الغرب أحد أهم المقاطعات العثمانية داخل الجزائر حيث احتل المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد بايلك الشرق، وقد اكتسى هذا الموقع الاستراتيجي أهمية بالغة ذلك أنه ينتفح على عدة كيانات وتجمعات بشرية أهمها، المملكة المغربية وأوروبا، المناطق الصحراوية، وبايلك التيطري ودار السلطان غير أن هذا الموقع جعله محل صراع دائم بين السلطة العثمانية والإسبان من جهة وبين سلاطين المغرب الأقصى من جهة أخرى.

الفصل الثاني

أشكال الملكية العقارية لأراضي بايلك الغرب الجزائري

تمهيد

اكتست الأرض أهمية كبيرة في العهد العثماني، لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباطها المباشر بالمحاصيل الزراعية، فالأغلبية الساحقة للمجتمع الجزائري ظلت طيلة الوجود العثماني مجتمعا ريفيا يعيش على استغلال الأرض، حيث أجمعت المصادر بأن أغلبية الجزائريين كانوا يمارسون نشاطا فلاحيا رعويا، وهذا ما جعل نوعية الأرض وامتلاكها وطريقة استغلالها أساس الحياة الاقتصادية.

المبحث الأول: أراضي البايلك

وهي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة، تتنازل عنها الدولة لصالح كبار الموظفين والقبائل التي تدعى العزل، كما تقدم المقاتلين للسلطة التركية، زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي والفلاحين، مقابل دفع الإتاوات المفروضة عليهم.[1]

وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان، قسنطينة، وهران، ففي نواحي هذه الأخيرة كانت ملكيات البايلك تمتد على عدة آلاف من الهكتارات أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة حيث تقيم عشائر الدوائر والزمالة التي استقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمحال أو المتعاملة مع الإسبان كبني عامر وفليتة.[2]

تقوم الدولة باستثمار هاته الأراضي مثلما يستثمر الشخص المالك العادي أرضه ويحق للحاكم التصرف فيها[3]، أغلبها تم إلحاقه بسجلات البايلك عن طريق المصادرة أو الشراء[4]، وكذلك وضع اليد عند ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم عن دفع الضريبة أو عصيانهم أوامر القادة ورجال البايلك،[5] تتميز هذه الأراضي بكونها غير قابلة للبيع والشراء والقسمة وغير قابلة للتوريث.[6]

---

[1]- حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 154.

[2]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 51.

[3]- ناصر الدين سعيدوني دراسات تاريخية...، مرجع سابق، ص 18.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....، مرجع سابق، ص 109.

[5]- ناصر الدين سعدوني، المهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 51.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 545.

أما الأراضي التي ليس لها وارث والتي تؤول إلى حالة الشغور فإنها تدخل ضمن أملاك البايلك أيضا، وهي على الخصوص أراضي الغابات والأحراش وأراضي الرعي، وقد قدرت مساحة أراضي البايلك عشية الاحتلال الفرنسي ب 1.5 مليون هكتار.[1]

1. المستفيدون من أراضي البايلك:

ارتبطت الاستفادة بهذا النوع من الملكية بنوع الخدمات والالتزامات المترتبة على القبائل، أو حسب مستوى المسؤولية التي يتولاها الموظفون القادة في الجهاز الحكومي والإداري والعسكري للبايلك، وهذا ما جعلنا نستنتج أن الفئات المنتفعة من أراضي البايلك لم تقتصر على العشائر المخزنية فحسب، بل شملت الموظفين الساميين والقادة العسكريين والمرابطين وشيوخ القبائل الكبرى والقبائل المتحالفة مع البايلك، كما استفادت منها بعض العائلات عن طريق الإيجار.[2]

- **رجال المخزن:**

هي تلك الأراضي التي تمنح لقبائل المخزن للاستفادة منها مقابل الخدمات التي تقدمها للبايلك[3]، بحيث أن تقسيم أراضي البايلك يخضع إلى الأعراف المتداولة عند السكان، حيث يقوم الباي بتقسيم الأراضي السابقة على زعماء القبائل المتحالفة مع الأتراك، بعد استقرارهم مع الدوائر التي ينتمون إليها وسط أراضي البايلك الواسعة، والتي أصبحت في حالة شغور.[4]

وكانت هذه الأراضي التي تستقر عليها عشائر المخزن وتباشر عليها نشاطها الزراعي، والتي كانت تعرف عادة بإسم المشاتي – جمع مشتى – كانت لا تباع ولا تشترى، وذلك لكونها تابعة للدولة وداخلة ضمن أملاك البايلك، وقد سمح هذا الوضع القانوني للبايلك أن

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 110.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 110.

[3]- أحميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 46.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع ... ، مرجع سابق، ص 111.

يبقى مالكا للأرض فله الحق في طرد تلك العشائر من الأراضي المستقرة عليها، أو تحويلها من مكان إلى آخر إذ اقتضى الأمر.[1]

- **الموظفون السامون والقادة العسكريون:**

لم تقتصر مسألة الاستفادة من أراضي البايلك على فرسان المخزن فقط، بل امتدت لتشمل كبار موظفي الجهاز الحكومي والإداري وقادة الجيش، فقد أشارت بعض المصادر إلى استيلاء الباي مصطفى بوشلاغم بعد التحرير الأول لوهران على مزرعة مجهزة بها منبع ماء وكانت تابعة لأحد الاسبان، تقوم باستغلالها عشية شافع من بني عامر عن طريق الكراء، وبعد مصادرتها قام بغرسها بالأشجار المثمرة من مختلف الأنواع، وأضاف لها بركة لسقي القمح والشعير.[2]

2. **طرق الاستغلال:**

توجد ثلاث طرق لاستغلال أراضي البايلك وهي:

أ. **الاستغلال المباشر:** تتم عن طريق:

- **نظام الخماسة:** يعتبر من أكثر الأساليب المعتمدة في استغلال الأرض، وهو نظام يمكن الفلاح من العمل في الأرض بعد أن توفر له المحاريث والبذور والثيران المستعملة في الحرث والحمولة، ويساهمون من جانبهم بخدمة الأرض طيلة الموسم الفلاحي، وينالون مقابل ذلك خمس المحصول [3].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص 545.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 112.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800-1830)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 92.

- **نظام السخرة:** غالبا ما رافق نظام الخماسة بحيث اعتمد البايلك على أعمال السخرة القائم على إرغام قبائل الرعية على التطوع للعمل لصالح الدولة بعدة جابدات[1]، ويعرف هذا الإجراء عند الفلاحين باسم التويزة.[2]

ب. **الاستغلال الغير مباشر:** تعطى الأرض لصاحب النفوذ كالمرابطين وشيوخ القبائل الكبرى مقابل خدماتهم، ويدفعون للخزينة أربع (04 ريالات) عن كل جابدة، أو تسند إلى زعماء قبائل المخزن لاستغلالها مقابل خدماتهم العسكرية ومهامهم الإدارية، ولا يدفعون سوى العشور أي صاع [3] من القمح وصاع من الشعير عن كل جابدة[4].

وقد استحدث هذا الشكل لقوة شوكة الرؤساء المحليين، وحاجة الدولة إلى استمالة المرابطين، وعدم التمكن من فرض السلطة المباشرة عسكريا على بعض المناطق لاسيما الجبلية أو النائية منها، فاستحداثه كان استجابة لظروف محلية وأوضاع تاريخية.[5]

إن الأراضي التي حازت أكبر عناية وامتازت بإنتاجها كانت الحدائق وبساتين الفاكهة والزراعات المروية حول المدن (الفحوص) التي يتقاسمها أفراد الاستقراطية الحضرية العسكرية والتجارية، وهي الشخصيات الكبرى في الأوجاق والكراغلة، ومشايخ قبائل المخزن والتجار الكبار الحضر.[6]

وقد كانت هذه الطبقات الغنية في بايلك الغرب بمختلف انتماءاتها وفئاتها تملك أهم الأراضي الموجودة بمحاذاة أحواش [7]، الساحل وتملك كل أحواز مازونة، أما البرجوازية

---

[1]- الجابدة أو الزويجة: 10 هكتارات، ينظر: مصطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف الجزائري العثماني (1549-1830م)، ط1، دار البحوث الإسلامية واحياء التراث، دبي، 2000، ص 271.

[2]- نفسه، ص ص 92-93.

[3]- الصاع: هو وحدة كيل مستعملة في المحاصيل، ويقدر بمائة كلغ، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية..، مرجع سابق، ص 89.

[4]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 191.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ... ، مرجع سابق، ص 94.

[6]- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، تر فيصل عباسن ط3، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص ص 56-57.

[7]- أحواش جمع لكلمة حوش التي معناها المزرعة، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات ... ، مرجع سابق، ص 275.

التجارية، فكان لها نصيب في السيطرة على الحياة الزراعية خاصة في تلمسان التي كانت فيها هذه الظاهرة قوية الوجود.[1]

ت. **الحكور (كراء الأراضي الزراعية):** يقوم على كراء أراضي الدولة للرعية مقابل 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير لكل جابدة بغض النظر عن مردود الأرض الفعلي.[2] وكانت هذه الطريقة قليلة الانتشار في بايلك الغرب، بحيث كانت مطبقة في أراضي أولاد قصير، وأراضي أولاد ابراهيم من بني عامر خاصة بعد ثورة درقاوة، إذ صاروا ملزمين بدفع حقوق كراء الأرض والتي تساوي 02 ريال بوجو لكل سكة مزروعة.[3]

ونلاحظ هنا الفرق الشاسع بين ما كان يدفعه زعماء القبائل (صاع واحد من القمح ومثيله من الشعير) عن كل جابدة، وما يدفعه البسطاء (12 ضعفا) وهو ما يبين درجة استغلال الرعية، أما التويزة التي كانت من أبرز أشكال التضامن الاجتماعي بين البسطاء فهي هنا استخدام قسري للرعية التي لا ينبغي لها أن ترفض وإلا سلط عليها البايلك أقسى العقوبات.[4]

وما يلاحظ أيضا أن هذا الشكل من الاستغلال الغير مباشر قد خلق روابط مصالح متبادلة بين المدينة والبادية، ذلك أن الحضر ولا سيما الطبقة الموسرة منهم، هم الذين كانوا يقومون بدور الوساطة بين الفلاحين العاملين والدولة، لأن كراء الأرض عادة ما تحظى به هذه الطبقة الغنية، التي تلجأ بدورها إلى الفلاحين للعمل في الأراضي المكتراة.[5]

---

[1]- فتيحة الواليش، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 15.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 93.

[3]- توفيق دحماني، مرجع سابق، ص ص 80-81.

[4]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 142.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 93.

المبحث الثاني: الملكية الخاصة (أراضي الملك)

واعتمادا على بعض المصادر والمراجع فهي تعتبر ملكية خاصة [1]، والأراضي المملوكة من طرف الأفراد لهم مطلق الحرية للتصرف فيها، يستغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة، فكانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء ،وفي كثير من الأحيان تتعرض للمصادرة والحيازة من طرف الحكام [2]، وهو ما جعلها عرضة لسيطرة موظفي الدولة، التي عملت على تمليك الأراضي التي لا مالك لها للخواص، أو بالمناطق الجبلية التي لا تخضع للسلطة العثمانية مثل منطقة الونشريس والظهرة، وفي المرتفعات الجبلية بين تلمسان ومعسكر، اما في المناطق السهلية فتتركز أراضي الملك بالجهات حيث تقيم القبائل التي قبلت بالسلطة العثمانية أو التي حصلت منها على اتفاقية تسمح لها بحماية ملكيتها، مثل سهول معسكر وحوض الشلف، كما توجد أراضي الملك في كل واحات الصحراء.[3]

تعددت أشكال اثبات ملكية أراضي الملك حيث يمكن إثبات ذلك بواسطة عقود ملكية محددة من طرف كتاب لا يتمتعون بالصفة الرسمية، وقد كانت هذه العقود المكتوبة قليلة، وفي حالة عدم توفرها فإن الشهرة تكفي للشهادة بالحيازة الطويلة للأرض، ولا يمكن لأي أحد أن يشكك في هذا الحق في الملكية، كما يمكن اثبات الملكية بواسطة ربط معالم حدودية بارزة الأرضية مثل إحاطتها بسياج.[4]

لقد سادت الملكية العائلية في المناطق الشمالية، خاصة قرب مستغانم ومازونة وفي المناطق الجبلية بين تلمسان ومعسكر، ففي جنوب غليزان مثلا كانت ثلاث عائلات مرابطية

---

[1]- حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 154.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 51.

[3]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع ...، مرجع سابق، ص 114.

[4]- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، (1830-1930)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013-2014، ص 17.

سنة 1713م تملك 63000 هـ، 50000 هـ لأحفاد سيدي بوعمران مرابط هوارة، 8000 هـ لعائلة سيدي محمد بن قادر، 5000 هـ لورثة سيدي أحمد بن يوسف الملياني.[1]

تخضع أراضي الملك لعقود إيجار خاصة مثل المغارسة وهو عقد يربط صاحب الأرض بأحد المزارعين، حيث تسند للمغارسي مهمة غرس الأشجار في مساحة معينة والاعتناء بها طيلة 12 أو 15 سنة حتى تثمر، وعندئذ يتحصل المغارسي على أجرته التي تكون عينا، حيث يتم اقتسام الأرض والأشجار بين صاحب الأرض والمغارسي وذلك وفق نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا في عقد المغارسة [2]، كما تخضع كذلك لعقد الخماسة.[3]

وفي أواخر العهد العثماني وكنتيجة للأحوال السياسية والظروف العسكرية التي عرفتها البلاد الجزائرية، والمتميزة بانعدام الأمن وكثرة الثورات مع توقع الهجمات، وانحراف كثير من الموظفين، وميل الحكام إلى الاستبداد، زيادة على سوء الحالة الاقتصادية، وتردي القدرة المالية للإيالة [4] تحول جزء كبير من الأراضي المخزنية التابعة للبايلك إلى أملاك خاصة، نظرا لأهمية تلك العقود ولكونها إجراءا قانونيا يسمح للحكام بتسلم مبالغ مالية ضخمة يزودون بها خزينة البايلك في وقت أصبحت فيه الموارد شحيحة والحاجة ماسة إلى كل دعم مالي.[5]

[1]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 135.

[2]- صالح حيمر، الساسة العقارية ...، مرجع سابق، ص 17.

[3]- كاميلية دغموس، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 115.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات ...، مرجع سابق، ص 596.

[5]- نفسه، ص 547.

المبحث الثالث: الأراضي المشاعة

وهي شكل من أشكال الملكية للجماعة القبلية توجه بالأساس إلى استغلالها كمراعي في المناطق السهلية.

وتنقسم هذه الأراضي بدورها إلى جزئين: فالجزء الأعظم منها غير قابل للتقسيم، وتستعمل من طرف جميع أعضاء القبيلة كمناطق للرعي والجزء الثاني نراه يخصص للفلاحة ويوزع بين العائلات ليستغل.[1] وتعرف هذه الأراضي في الجهات الشرقية بأراضي العرش وفي بعض النواحي الغربية بأراضي "السبيقة" وهذا ما جعل طريقة الاستغلال تخضع لحاجة أفراد القبيلة حسب مقدرتهم وإمكانياتهم بينما تترك الأجزاء غير المستغلة منها للرعي، وعند تغيب أحد الأفراد أو إثبات إهماله لحصته من الأرض، فيتولى أعيان الجماعة تسليم الأرض لمن يقوم بخدمتها هذا ما يقوم به الدوار أو الدشرة.[2]

تفرض الدولة على هذا الضعف من الأراضي غرامة سنوية وتأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة أو المعونة، وكانت الغرامة تدفع نقدا في الغالب بينما اللزمة والمعونة تستخلص من الانتاج ويضاف لها بعض المقادير من النقود [3]، هذا بالإضافة إلى مطالبة الحكام مستغلي الأرض المشاعة ببعض الضرائب الفصلية، التي كانت تعرف بالعوائد مثل ضيفة الباي وضيفة الدنوش بايلك التيطري أواخر العهد العثماني مائتين وثمانية وأربعين ألف (248.000) ريال بوجو، وقدرت قيمة الفرح والبشارة ببايلك الشرق في نفس الفترة بعشرين ألف (20000) ريال بوجو[4]

[1]- عبد السلام فيلاني، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013، ص 86.

[2]- حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 84.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 53.

[4]- نفسه، ص 54.

كانت هذه الضرائب مفروضة على السكان المستقرين على الأراضي المشاعة ليست محددة لا من حيث النوعية ولا من حيث الكمية، فبعضها يؤخذ عينا والبعض الآخر يستخلص نقدا، كما أنها كانت تتصف بالتعدد واختلاف التسميات بحيث أصبحت متداخلة لا تخضع لأي ترتيب مثل الضرائب المعروفة بالعوائد التي ترتبط كميتها بقوة المحلة الفصلية، وفعالية فرسان المخزن وبالتالي كلما زادت قوة المحلة ويبرهن فرسان المخزن على جديتهم ومهاراتهم كلما زادت كميتها وتنوعت أصنافها.[1]

[1]- حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 84.

المبحث الرابع: أراضي الوقف

وهي الأراضي الموهوبة للمؤسسات الدينية الخيرية، وبمجرد أن تسلم ملكية هذه الأراضي تصبح غير قابلة للنقل للغير، على أن يستفاد من عوائدها سواء في صورة محاصيل، أو أي دخل آخر، وكانت تصرف في الهدف الذي حبست له وهو الأعمال الخيرية [1] ولا تخضع كذلك لقوانين البيع والشراء ولا تورث ولا تتعرض للمصادرة، وغير خاضعة للنظام الضريبي، ولا تدفع عليها أية رسوم.[2]

تنقسم طريقة استغلال أراضي الوقف والانتفاع بها إلى أراضي وقف خيري وأراضي وقف أهلي، فمردود أراضي الوقف الخيري يعود إلى المصلحة العامة التي حبست من أجلها عملا بأحكام المذهب المالكي السائد بالجزائر والذي يشترط في الحبس بصفة عامة أن منفعته تعود مبدئيا على المصلحة، بحيث ينفذ مضمون عقد الحبس في الحين بلا قيد أو إرجاء أو كراء.[3]

ونلاحظ قلة لجوء أهل البادية إلى وقف أراضيهم، ولعل سبب ذلك يعود إلى إنفاقهم على المؤسسات الدينية من أموالهم الخاصة كالزوايا والمساجد والكتاتيب والأضرحة، بل وحتى على الفقراء والمساكين، كما أن يد السلطة لم تكن لتبلغ هذه الأراضي بسهولة، وهو ما جعلها مأمن مقارنة بأراضي أحواز المدن.[4]

اما مردود أراضي الوقف الأهلي أو العائلي أو الخاص، فهي تلك التي يحتفظ فيها المحبس أو عقبه بحق الانتفاع بها، فلا تصرف على الغرض الذي حبست من أجله أساسا إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحب الأرض المحبسة كما هو منصوص عليه في

[1]- كاميلية دعموش، السلطة والمجتمع ...، مرجع سابق، ص 120.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية ...، مرجع سابق، ص 61.

[3]- عبد الرزاق بوضياف، إدارة أموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2005-2006، ص 14.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، مرجع سابق، ص 62.

وثيقة الحبس، وذلك عملا بأحكام المذهب الحنفي الذي أصبح له أتباع مع مجيء الأتراك العثمانيين المنتسبين لهذا المذهب.[1]

فقد كان لهذا الترخيص الذي أجازه المذهب الحنفي تشجيعا للوقف، ومن العوامل التي شجعت على الوقف الأصلي بالإضافة إلى الفتاوى والأحكام الفقهية رغبة المحبس في توفير مصدر دائم لنفسه، ولأفراد أسرته وحفظ حقوق عقبه من اليتامى والأرامل، والقصر والمطلقات وسعيه للحيلولة دون مصادرة أرضه والاستيلاء عليها من قبل الحكام [2].

وذلك أن الاحكام الشرعية المتعلقة بالوقف تحول دون إجراءات المصادرة وأحكام التغريم ووضع اليد على الأراضي باعتبار أن الوقف لا يباع ولا يشترى، ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة، وبالتالي فهو طريقة تمكن أصحاب الأوقاف من حفظ أملاكهم، ووضع ثرواتهم في مأمن من الحكام.[3]

وفي إطار الوقف الخيري اشتهرت أوقاف المساجد والزوايا والمدارس التي شملت مساحات هامة من الأراضي، بحيث صارت أوقاف ضريح سيدي بومدين تناهز ثلاثة وعشرين (23) وقفا عقاريا داخل وخارج مدينة تلمسان.[4]

[1]- عبد الرزاق بوضياف، مرجع سابق، ص 15.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 121.

[3]- عبد الرزاق بوضياف، مرجع سابق، ص 15.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، مرجع سابق، ص 60.

الفصل الثالث

الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في بايلك الغرب

تمهيد:

يعد الإنتاج الفلاحي في الجزائر من زراعة الحبوب والفواكه والخضر وتربية المواشي من أهم الموارد التي تشكل اقتصاد المجتمعات والدول، وقد ساعد اتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ وكذا تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية [1] إضافة إلى اهتمام الفرد الجزائرية المسلم، خاصة وأن الدين الإسلامي يدعو إلى الاهتمام والنهوض بهذا المجال حيث يقول تعالى في كتابه في القرآن الكريم: { أفرأيتم ما تحرثونه أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون} [2] وقوله تعالى: { وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر واتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين} [3].

[1] أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م) ، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 56.

[2] القرآن الكريم، سورة الواقعة، الآية 62-64، ص 536.

[3] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 140-141، ص 146.

المبحث الأول: الحبوب والخضر والبقول

تعتبر الحبوب أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تنتج بالجزائر، وقد اشتهرت بها سهول بجاية، عنابة، سطيف، قالمة، سهل متيجة، سهل غريس، سهل معسكر، وسهل الشلف، وتتركز في منطقة التل حتى الحدود التونسية شرقا حتى نواحي برج بوعريريج غربا.

وفي سنة 1808 م قدر مردود الأراضي الزراعية المنتجة للحبوب التي هي عماد الزراعة في الجزائر بما يتراوح بين ثمانية وستة عشر قنطارا في الهكتار الواحد.[1] وقد اختلفت نوعيتها من جهة إلى أخرى، فقد كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعا جيدا من القمح الصلب، وهو يتفوق في نوعيته على قمح سردانية المشهور آنذاك.[2]

وقد ذكرت بعض المصادر أن القمح الجزائري كان من النوعية الممتازة، ينافس محاصيل الدول الأجنبية في الأسواق العالمية وهو ما يؤكده القنصل الأمريكي في الجزائري وليام شالر (SHALER) بقوله: " وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية، ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته، تصنع منها المكارونة، وغيرها من العجائن[3].

وبالنسبة لبايلك الغرب الجزائري فقد كانت السهول هي الأراضي الصالحة للزراعة والانتاج بسبب خصوبة تربتها ومن أهمها: سهل غريس الخصب الذي كان ينتج كميات كبيرة من الحبوب ويعتبر المصدر الرئيسي للقمح في كامل الغرب الجزائري، وسهول وهران ومعسكر والشلف والهبرة وملیانة.[4]

ونظرا لأهمية الحبوب لكونها مادة رئيسية للاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي فقد عملت السلطات العثمانية للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب التي كانت تنتشر في جهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان، وقد قدرت مساحة أراضي

---

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....،مرجع سابق ،ص122.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 58.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 58.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 123.

الحبوب التي يمتلكها البايلك الغربي في البلاد أواخر العهد العثماني 3500 جابدة[1]، بحيث تم احتكار مادة القمح، اواخر العهد العثماني من طرف الحكام العثمانيين واليهود والشركات الأجنبية، ونخص بالذكر الشركة الملكية الإفريقية [2]، ويعني ذلك أنه كان يشتري من الفلاحين بأثمان رخيصة مقابل إعادة بيعه للدول الأخرى بأثمان غالية، كما كان مردود القمح متذبذبا وذلك لارتباطه بمياه الأمطار، أما في أوقات توفره فقد كان يصدر جزء منه إلى الخارج خاصة إلى موانئ مرسيليا.[3]

بالإضافة إلى القمح هناك الشعير، فمعظم سكان السهول يستهلكون الشعير بكثرة رغم توفر القمح لديهم [4]، كما كان يقدم كأعلاف للمواشي لتحسين تغذيتهم.[5]

أما فيما يخص الخضار والبقول بمختلف أنواعها كالطماطم والبصل والفول [6] والثوم والجزر ... إلخ فقد انتشرت في فحوص بايلك الغرب [7]، وقد كان إنتاجها رائجا، ولم يهمل الريف زراعة المنتوجات التجارية، فقد كان الأرز ينتج بنواحي مليانة وبالقرب من معسكر ومستغانم، وعلى ضفاف مينا حيث يزرع في ماي ويجنى في أوت [8]، وقد تروا ح انتاج ارز

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر،2014،ص174.

[2]- شركة الملكية الإفريقية: نشأت في 22-02-1741م، اعتبرت القالة مركزا رئيسيا لها، إذ كانت تدفع القالة لمرسيليا في كل سنة كمية من الحبوب تتراوح ما بين 60 و 80 ألف حمولة، وفي سنة 1786م، ارتفعت هذه الكمية وبلغت 80 ألف حمولة قمحا و 20 ألف حمولة شعير، وإلى جانب هذا لم تكتفي القالة بتصدير الحبوب فقط، بل كانت تصدر كمية معتبرة من المرجان، وقدرت أرباح هذه الشركة بـ 250.000 فرنك،

ينظر: شرين معوش، تجارة القمح بالجزائر خلال عهد الدايات (1830/1671م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة البويرة، 2018-2019، ص 54.

[3]- كاميلية دغموش، السلطة ومجتمع...، مرجع سابق،ص 125.

[4]- حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 70.

[5]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 125.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، لمهدي بوعبدلي...، مرجع سابق، ص 59.

[7]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....، مرجع سابق، ص 125.

[8]- توفيق دحماني، مرجع سابق، ص 15.

مليانة اواخر القرن 18 م بين 5000 قنطار و6000 قنطار، وكان لذلك تأثير على الواردات، حيث اكتفى الأوجاق باستهلاك الأرز المحلي ولم يعودوا يستوردون أرز مصر [1].

وبالإضافة إلى هذا يوجد بعض المزروعات نادرة الزراعة بالجزائر مثل القطن والتبغ والكتان والحلفاء، فقد ذكر حمدان خوجة بان لديه "مزارع يزرع فيها القطن وهي زراعة منتجة لا يعرفها العرب" [2] وكان القطن ينتج في سهول الشلف وجهات مستغانم ليوجه المنتوج إلى المدن لصناعة الملابس، كما كان العسل والشمع ينتجان بالأقاليم الجبلية من فالكون حتى الحدود المغربية، بينما تنتج المناطق المروية بماء وادي مينا والشلف كميات من التبغ، وقد أكثر سكان الريف من تربية الدواجن وخلايا النحل لأنهم اعتبروها مكملة للإنتاج الزراعي كما كثر انتاج كروم "لكن الغرض منها استهلاك ثمارها فقط".[3]

[1]- صالح عباد، الجزائر تحت الحكم التركي (1514-1830م)، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 366.

[2]- حمدان خوجة ، مصدر سابق، ص 88.

[3]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 196.

المبحث الثاني: الأشجار المثمرة والغابات:

اشتهرت الجزائر والمرتفعات الغربية بصفة خاصة بوفرة الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون والتفاح والإجاص والكرز وغيرها[1]، بحيث ازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان ومليانة[2]، يعزز هذا الرأي "نوشي" في سياق حديثه عن تنوع المحاصيل الزراعية في المدن، فيذكر أنه على مقربة من مدينة معسكر، كانت الحدائق كثيرة وبها الخضر والكروم والفواكه والتين والزيتون واللوز والسفرجل[3]، وكان سهل تلمسان يحتوي على حدائق خضراء ذات أشجار كثيرة ومثمرة تسقى بالمياه[4]، كما كانت مدينة معسكر هي الأخرى محاطة بعدد كبير من الحدائق والحقول، الأمر الذي جعلها ذات إنتاج زراعي وفير ومتنوع، وقد حافظت معسكر على هذه المكانة حتى عند احتلال الفرنسيين لها، حيث كان الجنود الفرنسيون يدخلون إلى المنازل فيجدون الحبوب والبقول والتين المجفف وزيت الزيتون بكميات كبيرة، والخضر المتنوعة وقد مكثوا بها شهرا كاملا دون أن يحتاجوا إلى مؤونة في مجال الغذاء[5].

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 126.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 32.

[3]- أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر، رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 187.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 126.

[5]- نفسه، ص 127.

كما تعتبر المناطق السهلية من الأراضي التي اشتهرت بإنتاج البرتقال والعنب الذي كان يصدر جزء منه إلى الخارج[1]، والملاحظ أن حالات نقص الانتاج كان سببها عدم الاعتناء بالأشجار ونقص الأسمدة الآزوتية، أما المناطق الصحراوية اشتهرت بانتاج التمور[2] أما فيما يخص الغابات فإنها كانت تغطي مساحات شاسعة من أراضي بايلك الغرب قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة.[3] ولا سيما تزويد ورشات بناء السفن بالأخشاب، وبالتالي أدى الاستغلال المفرط للغابات إلى تدهورها في الفترة الأخيرة من العهد العثماني.[4]

[1]- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 142.

[2]- محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 107.

[3]- محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 107.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 127.

المبحث الثالث: الثروة الحيوانية:

تعتبر جانب آخر من الميدان الفلاحي[1]، بحيث ارتبطت الحياة الزراعية في بايلك الغرب بتربية المواشي وكانت الثروة الحيوانية فيه كبيرة تميزها الأعداد الهائلة من الأغنام والأبقار والخيول والبغال والحمير التي تتطلب مراع واسعة وجهدا معتبرا للاعتناء بها[2].

ففي بايلك الغرب كانت تتم تربية الماشية عموما في السهول الكبرى مثل أحواز وهران لدى قبائل المخزن، وفي سهول معسكر حيث توجد قبائل الرعية، بينما المنطقة التلية كانت مخصصة في تربية الأبقار، أما الماعز والبغال فإننا نكاد نجدها عند كل القبائل.[3]

كما كانت هناك تربية الخيول والاعتناء بها، وقد امتاز بذلك بايلك الغرب الذي كانت سلالة خيوله الأجود في كل الإيالة[4]، حيث اشتهر بخيوله التي كانت تحظى برعاية خاصة بين الحيوانات وهي خيول عربية معروفة بصغر الحجم، القوة، الرشاقة، الرزانة، شدة المقاومة، وسرعة الجري،[5] ومنها خيول فليته، أنقاد،الشلف ،الأرباع ،أولاد نايل،حيث نجد قبائل معسكر كانت تستكثر منها، وكذلك قبائل الشراقة والانجاد واليعقوبية وغيرها، وكان كثير من السكان آنذاك يفضلون خيول حميان، واليعقوبية بجنوب معسكر.[6]

تزدهر تربية الضأن في المناطق الرعوية بالهضاب والسهول العليا الداخلية وفي بعض المناطق الساحلية ويربى الماعز في المناطق الجبلية الوعرة التضاريس وفي الهضاب العليا غير الخصبة لأنها تتحمل وعورة السطح وقساوة المناخ وفقر التربة[7]، أما الأبقار فتبرى في المناطق السهلية الداخلية الساحلية حيث يتوفر العلف والماء، وتبرى الجمال في الهضاب

---

[1]- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 60.

[2]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 210.

[3]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 128.

[4]- نفسه، ص 128.

[5]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 214.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 179.

[7]- يحي بوعزير، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 326.

العليا والواحات الصحراوية حيث تعتبر سفينة الصحراء وقاطرتها لكونها تتحمل العطش وتقوى على الحمل والشحن والتنقل[1]، وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام، ونسج البرانس والأردية أو تصدر إلى الخارج بواسطة التجار الأوروبيين واليهود.

كانت هذه الحيوانات مصدر العيش الرئيسي في الجهات السهبية كمنطقة النمامشة التي كانت تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال،[2] تنتقل معها عبر المجال الرعوي قدرت مساحتها بمليوني هكتار تكفي لتربية ما يمتلكه السكان هناك من حيوانات (32.000 خروف، 1000 عنزة، 1000 بقرة، 2000 بغل، 700 حصان، وعدد ضخم من الجمال.[3]

كما كانت تستغل هذه الحيوانات في اللحوم، الشحوم، الأصواف الجلود الشعر، السمن، الحليب، والأجبان[4]، إضافة إلى استغلال البقر في الحرث وكذا الخيول والبغال والأحصنة والأحمرة والجمال التي تستغل أيضا في الحمل والشحن والركوب والنقل والمواصلات والدرس ويمثل مردودها مردودا هاما وأساسيا لحياة السكان في المناطق الرعوية.[5]

[1]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 327.

[2]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 58.

[3]- زوليخة اسماعيلي المولودة علوش، تاريخ الجزائري من ما قبل التاريخ، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 290.

[4]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 327.

[5]-دليلة رحمون، مرجع سابق، ص 31.

المبحث الرابع: مساهمة الريف في دعم اقتصاد المدينة

لقد عرفت الزراعة الجزائرية في أواخر العهد العثماني مجموعة من المحاصيل الزراعية، وتعددت مع تعدد المناطق في مختلف الجهات، إذ مثلت الزراعة المورد الأساسي لتلبية حاجات غالبية السكان.

وقد كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مجتمعا فلاحيا، إذ قدرت نسبة سكان الأرياف باكثر من 90% ذلك أن العائلة كانت تشكل النواة الإنتاجية والاستهلاكية في الوقت نفسه.[1]

امتلكت المدينة عموما موقعا مرتفعا حصينا، واستقرت بها السلطة السياسية، واشتملت على اهم الانشطة التعليمية، وتركزت بها الثروة لأن حركة التبادل التجاري كانت تمر عبرها، وقد أهلتها هذه العناصر كلها للقيام بدور هام في الحياة الاقتصادية بما في ذلك حياة الريف. [2]

إن أساس الإنتاج في المناطق الريفية هو تلبية حاجات الأفراد، أما السوق فتأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق الفائض والحصول على منتجات زراعية، حيث تختص بعض الأراضي في الإنتاج الذي يكون موجه أساسا للسوق [3]، فنجد مثلا زراعة الحبوب التي كانت تنتشر حول مدينة قسنطينة وجهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري، وهذه المساحات من الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب كانت تمد الدولة بإنتاج ضخم يستهلك محليا من طرف الفلاحين أصحاب الأراضي في المناطق الريفية إضافة إلى تصدير البعض منه نحو المدن والبعض الآخر يصدر نحو الخارج. [4]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر اواخر العهد العثماني، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 112.

[2]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 148.

[3]- صالح عباد، مرجع سابق، ص 336.

[4]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 56.

إضافة إلى البقول والخضار بمختلف أنواعها كالطماطم والبصل والخيار والبطاطس والفلفل والبطيخ، أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه لأسواق المدن للإستهلاك بالإضافة إلى مرزوعات أخرى كالقطن والكتان والتبغ والأرز، هذا الأخير الذي كان ينتج بنواحي مليانة، حيث بلغ ما كان ينتج منه أواخر القرن 18 م بـ (6) آلاف صاع، وكذلك القطن كان ينبت في سهول مينا، الشلف وجهات مستغانم [1]، يضاف إلى هذه المزروعات انتاج العسل والشمع التي كانت تشتهر بها الأقاليم الجبلية ببايلك الغرب الممتدة من رأس فالكون إلى الحدود المغربية، فكان الأهالي يستهلكون جزءا منها ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك [2].

لقد شكلت الأرياف الخزان الرئيسي لتموين أنشطة المدينة بفائض المنتوج الزراعي والرعوي، فتوفير هذه الموارد للانشطة الحرفية وتزويد الأنشطة التجارية بمواد من أجل تسويقها سواء على المستوى القريب أو البعيد: نحو المدينة كمرحلة اولى وكان الفائض يسوق إلى الخارج.[3]

وهكذا نلمس أن المدينة كانت تمارس نوعا من الهيمنة على الريف وذلك على مستويات مختلفة، حيث شكل الانتاج الريفي المصدر الأساسي خلال هذه الفترة لضمان مداخيل وقوة الطبقة الحاكمة والذي كان نتيجة قلة وندرة مدخول البحرية، وتدهور هذا المنفذ دفع بالتوجه إلى الداخل باتجاه الأرياف، وهكذا أصبحت الأرياف تشكل قاعدة أساسية للمدينة. [4]

كانت الزراعة في الجزائر العثمانية تقوم على أشكال عديدة من الملكية منها الملكية الخاصة وملكية البايلك، والملكية المشاعة، أما فيما يخص المحاصيل الزراعية ونوعية

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 60.

[2]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 57.

[3]- فتيحة الواليش: مرجع سابق، ص 100.

[4]- نفسه، ص 97.

استغلالها فقد كانت مرتبطة بالاحتياجات العامة للسكان بدرجة أولى، حيث أن تعدد أشكال الملكية الزراعية لم يؤثر في الوضع الفلاحي المحلي.

وقد شكلت الأرياف من خلال الانتاج الزراعي والرعوي لها الخزان الرئيسي لتموين المدينة بفائض الانتاج وتوفير المواد الضرورية لها كالحبوب، والجلود، والصوف والحيوانات إذ أن ثراء وفقر الريف كان ينعكس بصورة مباشرة على جل جوانب المدينة.

الفصل الرابع

الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في بايلك الغرب

المبحث الأول: الطرق المتبعة في الزراعة

لقد عرفت الجزائر أواخر العهد العثماني قلة في تنوع المحاصيل الزراعية خاصة في المناطق الساحلية، وهذا مقارنة مع القرن 16 م هنا عرفت الزراعة تطورا وازدهارا وذلك بإدخال الاندلسيين زراعات جديدة، وحسن استثماراها واستغلالها واستخدام أساليب متطورة، [1] ولكن رغم تطويرهم وسائل الري وانشاء الحنايا والسواقي في الفترة الاولى من العهد العثماني،[2] فإن اوضاع الفلاحة لم تتطور منذ أواسط القرن السابع عشر، فاقتصر الفلاحون على استعمال الأدوات البسيطة التي لم تكن تتعدى في أواخر القرن الثامن عشر المحراث الخشبي،[3] المكون من قطعتين قصيرتين مجتمعتين، ومزود بسكة حديدية من الطرف الأسفل، حالت دون تعمقه في التربة حيث اقتصر أثره على ملامسة الأرض، وطريقة ربطه في عنق الحيوان التي تحد من قوة الدفع بدل وضعه على جانبيه حتى يستطيع جره بقوة [4].

غير أن هذا المحراث على ما فيه من النقائص امتلك بعض الميزات الهامة فقد كان خفيفا مرنا، سهل الإصلاح عند اصابته بعطب، وصار بفضل سكته الطويلة قادرا على التوغل في الأماكن الضيقة، مايعد كافيا لحرث الأرض التي لا تقبل التوغل فيها لقلة سمك ترتبها، وهو ما يساعد على نمو بعض الحشائش في التلال تسمح بثبوت التربة في المنحدرات.

كما أن هذا الحرث السطحي لا يؤدي إلى اجهاد التربة مثلما صار بفعل المحراث الأوربي فيما بعد، وهو ما حتم الاعتماد على الأسمدة وجعل استخدامه ضروريا للغاية [5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ...، مرجع سابق، ص 33.

[2]- حنيفي هايلي: أبحاث ودراسات في التاريخ الاندلسي الموريسكي، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 129.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 172.

[4]- سعاد العياشي، مرجع سابق، ص 55.

[5]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 191.

ويضاف إلى المحراث استعمال المنجل البسيط الذي يتلف السنابل أكثر مما يحصدها[1] واستخدام الحيوانات في عملية الدرس والتصفية وجمع بقايا المحصول الزراعي. [2]

ولتسميد الأرض يستعمل الفلاح رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات كسماد لإثراء التربة، وحتى هذه الفضلات كانت مهملة غير مستغلة رغم أنها كانت تغطي الأرض بسبب كثرة اعداد الحيوانات [3] وعند عدم توفر هذه الأسمدة يلتجئ الفلاح إلى ترك الأرض بور لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها [4].

وفيما يخص الري المنتظم فهو قليل بسبب عدم توفر الخزانات والقنوات لتخزين المياه لان معظم الأنهار تفيض وتخرج عن مجاريها في الشتاء وتجف خلال الصيف [5] فوسائل الري كانت شبه مفقودة ولا تتعدى إقامة الحواجز البسيطة من الطين والأخشاب التي لا تقوى على الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين المياه للإنتفاع بها في الزراعة مثل السدود البسيطة التي كان الأهالي يقيمونها على اودية مينا وسيق وهبرة والشلف. [6]

[1]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر....، مرجع سابق، ص 173.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع، ....، مرجع سابق، ص 130.

[3]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 191.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الملكية ... ، مرجع سابق، ص 89.

[5]- إسماعيل العربي، المقاومة الجزائري تحت لواء الامير عبد القادر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 24.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 173.

المبحث الثاني: أساليب الاستغلال الزراعي

اعتمدت الزراعة الجزائرية خلال العهد العثماني على عدة انماط من طرق الاستغلال المباشر والغير مباشر:

أ. **الأسلوب المباشر:** يسود الملكيات الخاصة، بحيث يقوم صاحب الأرض باستغلالها بشكل مباشر ولا يخضع أصحابها لأي التزام ضريبي اتجاه الدولة باستثناء فريضتي العشور والزكاة، ويقع معظمها قرب المدن وفي المناطق الجبلية تستحوذ عليها بعض الفئات البرجوازية الميسورة في المدن من الأتراك والكراغلة والحضر [1].

وتتمثل طرق الاستغلال المباشر في:

– **نظام الخماسة:** وهي أن يتولى المزارعون تعمير الأرض بخدمتها مقابل الحصول على خمس غلتها، بينما تعود الأخماس الأربعة الباقية إلى المالك، ومكونات هذه الشركة خمسة، أرض وآلة وزريعة (بذور)، وماشية وعمل[2]، وكان الخماس شخصا مكلفا بالقيام بأعمال الحرق والحصاد وقلع الحشائش الضارة من الحقول وحراسة المحصول من التلف ومن الطيور والحيوانات. [3]

ولمساعدة الخماس على تسيير شؤون عائلته تعطى له سلفة تسمى الصارمية على أن يسددها من نصيبه مباشرة بعد جمع الغلة[4]، وقد تحولت الصارمية إلى إلزام مالي يرتبط بمقتضاه الخماس بالأرض لخدمتها، مما أعطى لصاحب الأرض أو وكيل البايلك سلطة على الخماس ولا يمكن أن يتخلص منها إلا بعد تسديد ما عليه من تلك السلفة النقدية (الصارمية). [5]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، مرجع سابق، ص 80.

[2]– كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 188.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية....، مرجع سابق، ص 190.

[4]– كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 188.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية....، مرجع سابق، ص 191.

- **نظام التويزة:** هو المساهمة في عمل جماعي بدون أجر أو مقابل، لفائدة أحد أفراد الجماعة في موسم الحرث أو في أوقات الحصاد. [1]

غير أن هذه المساعدة خرجت عن إطارها حيث صار البايلك يستغل الفلاحين بصيغة التويزة، خصوصا الذين تجاور أراضيهم أراضيه والفلاحين الخماسة الذي يؤجرون بعض أراضي الدولة، إذ صارت تطلب منهم المساهمة في عمليات الحرث والحصاد. [2]

ب. **الأسلوب الغير مباشر:**

يقوم على كراء أراضي البايلك من خلال وسطاء يقيمون في غالب الأحيان، في المدن، وتسمح لهم إمكانياتهم المادية بكراء أراضي البايلك لحسابهم، ثم يقوم هؤلاء بإعادة كرائها لصغار الفلاحين وهذا ما خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية.

ويقوم البايلك بكراء تلك الأراضي مقابل تحديد مسبق لحصته بحيث يأخذ 12 صاعا من القمح و 12 صاعا من الشعير على الجابدة الواحدة بغض النظر عن مردود الأرض الفعلي[3]، ولا يتم احتساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المزروعات، بحيث تكون هذه الخسائر على حساب الفلاح. [4]

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع.....، مرجع سابق، ص 133.

[2]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 190.

[3]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 133.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 88.

المبحث الثالث: أوضاع الفلاح والعوامل المؤثرة فيه:

لقد عاش الفلاح الجزائري أوضاع سيئة تمثلت في ظهور الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد في الفترة الأخيرة من العهد العثماني كالجفاف والزلازل والفياضانات وغزو الجراد[1]، ونذكر منها زلزال مدينة وهران سنة 1790م. [2]

ويمكن تلخيص الحالة المزرية للفلاح فيما يلي:

1. احتفاظ الفلاح بالأساليب التقليدية في استغلال الأرض وعدم تطويره لوسائل إنتاجه وبالتالي ضعف هذه الأخيرة.
2. إنخفاظ مداخيل البلاد الواردة من القطاعات الاقتصادية الأخرى أدى إلى قيام الدولة برفع قيمة الضريبة في القطاع الفلاحي.
3. كانت معظم الأراضي الخصبة في يد الحكام حيث انتهج البعض منهم سياسة الاستيلاء على الأراضي الخصبة.
4. تعرض الفلاح للعديد من المجاعات إثر الجفاف وزحف الجراد والأوبئة كالطاعون مما أدى إلى هلاكه وتقلص الأراضي الزراعية. [3]
5. تعرض البلاد للعديد من الزلازل أدى إلى التسبب في الكثير من الخسائر المادية والبشرية.[4]

---

[1]- محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية، نشاتها وتطورها، تر، محمد صغير بناتي وعبد العزيز وشعيب، منشورات دار حلب، 2007، ص 31.

[2]- محمد صالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مر، وتح، يجي بوعزيز، طبعة، خاصة عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 31.

[3]- مباركة مخطاري، التحولات الاقتصادية بالجزائر العثمانية، (1518-1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة سعيدة 2012-2013، ص 13.

[4]- أرزقي شوتيام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العخد العقماني، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 316.

6. الحملات العسكرية التي كان الفلاح معرضا لها، والتهديدات المتكررة من طرف قبائل المخزن المسلحة.[1]
7. الثورات التي ظهرت نهاية العهد العثماني والتي أثرت على استغلال الفلاحين لأراضيهم.[2]
8. الظروف المناخية الصعبة كقلة الأمطار وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي، فغالبا ما تنعدم في فصل الصيف إذ يتعذر البذر والحرث، مما يؤدي إلى انعدام الإنتاج وظهور المجاعات.[3]

كل هذه الظروف دفعت بالكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها، أو إلى الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل لا سيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن، وأصبحت تعرف ببلاد البارود أو أرض الخلاء[4].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 33.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 135.

[3]- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر وتق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 137.

[4]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....، مرجع سابق، ص 134.

المبحث الرابع: ممارسة السلطة العثمانية اتجاه الزراعة:

بعد تراجع مداخيل الجهاد البحري توجه الأتراك العثمانيون إلى داخل البلاد حيث حاولت البايات الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين واستغلال اليد العاملة قصد الدفع بعجلة الإنتاج وتصدير كميات كبيرة من الحبوب إلى الخارج، [1] وأنشأت المطاحن الهوائية والمائية بالقرب من المدن، وأنشأت المخازن لحفظ الزبدة والزيت والحبوب[2]، فقامت بانتهاج أسلوب الاحتكار لمحاولة خلق زراعة موجهة من طرف البايلك.

وقد أدت هذه السياسة الرامية إلى احتكار الانتاج إلى ضرورة استيراد الدولة للمواد الأساسية كالحبوب أثناء المجاعات لتغطية العجز الحاصل فيها، رغم غنى سهول بايلك الغرب آنذاك وقابليتها لإنتاج الحبوب. [3]

وقد ترتب عن هذا الاحتكار ظهور السياسة القمعية التي كان يقوم عليها النظام الجبائي[4]، الذي كثيرا ما كانت تجهز الحملات العسكرية لهذا الغرض، وذلك لارغام السكان على دفع ما فرض عليهم. [5]

ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية التي انتهجت في البلاد تأثرت أحوال الناس خاصة خلال 30 سنة الأخيرة من الحكم العثماني بحالة من الركود الاقتصادي الرهيب الذي يتبين من خلال حالة المدن[6]، فسياسية الإهمال التي مارسها البايات العثمانيون اتجاه الفلاح

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 56.

[2]- كمال بن صحراوي، مرجع سابق، ص 205.

[3]- نفسه، ص 206.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 172.

[5]- حمدان خوجه، مصدر سابق، ص 101.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص 50.

الجزائري المتمثلة في السياسة الضريبية التي كانوا يفرضونها على المزارعين شكل هذا الوضع موقفا عدائيا بين السلطة العثمانية والمجتمع الجزائري. [1]

غير أن بعض البايات حاولوا الاعتناء بالجانب الزراعي ببايلك الغرب وكمثال، على ذلك الباي محمد بن عثمان الكبير وعنايته بزراعة الحبوب، بحيث شجع السكان على زراعتها كما قام بتطوير زراعة الأرز في سهل مينا بالشلف ليعزز بذلك أرز مدينة الجزائر وبالتالي تمكنت الإياله من تلبية الاستهلاك المحلي بكمية وفيرة تراوحت بين خمسة وستة "آلاف قنطار[2]، وهنا يمكن القول أن السلطة العثمانية في بعض مراحلها لم تحاول أن تحتكر لوحدها الأراضي على الرغم من أنها كانت تعد المالكة الفوقية لكل الأراضي حسب المفهوم الإسلامي، إذ أنها لم تتدخل بتنظيم الانتاج إلا في قطاعها ولم تفرض على القبائل أنماطا محددة للزراعات، وكان تدخلها يحدث على مستوى تخصيص المنتوج من خلال استقطاع جزء منه في شكل ضريبة في أكثر الأحيان تكون عينية. [3]

وما يمكن قوله في الأخير أن النشاط الزراعي في الجزائر أواخر العهد العثماني قد عرف تطورا ملحوظا ومكانة لا بأس بها، إذ كانت الفلاحة تمثل المورد الاقتصادي الهام لدى غالبية السكان خاصة في الأرياف، وقد ساعدت التربة الخصبة وتوفير المجاري المائية على وجود محاصيل زراعية متنوعة ذات جودة عالية، غير أن الأراضي الزراعية لم تستغل بالشكل الأمثل وهذا لتحكم السلطة فيها وعدم الاهتمام بإصلاحها من جهة، ومن جهة أخرى عدم تحسين الأساليب والتقنيات الزراعية التي كانت أكثرها بدائية مما جعل مردود الإنتاج الزراعي في انخفاض وإهمال الفلاحين في الأرياف ، أما تربية الحيوانات فكان يجري الاهتمام بها هي الأخرى بشكل كبير لما تدره على الفلاح والبلاد من ثروة كبيرة.

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع...، مرجع سابق، ص 137.

[2]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع....، مرجع سابق، ص 137.

[3]- محمد دادا، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، عصور جديدة، ع7-8، 2012، ص 156.

خاتمة

خاتمة:

– من خلال دراستي لموضوع الزراعة ودورها في تموين المدن والأرياف ببايلك الغرب تمكنت من استخلاص جملة من النتائج وهي كالتالي:

– اتسم الوجود العثماني في الجزائر بالمحافظة على كيان المجتمع الجزائري وذلك من خلال الدفاع عنه من الأطماع والتهديدات الخارجية وهذا ما ساهم بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية باسم الدين الإسلامي.

– كان بايلك الغرب جزءا من الجزائر العثمانية، إذ يتمتع بموقع استراتيجي هام وهو يعادل المنطقة الغربية الجزائرية حاليا، حيث يمتد من دار السلطان وبايلك التيطري شرقا إلى حدود المغرب الأقصى غربا ومن البحر المتوسط شمالا حتى الصحراء جنوبا.

– كان لهذا الموقع الاستراتيجي سبب رئيسي في جعل بايلك الغرب محل صراع دائم بين السلطة العثمانية والإسبان وحتى سلاطين المغرب الأقصى.

– شهد بايلك الغرب أحداث سياسية هامة، ذلك أنه لم يعرف استقرار لعاصمته حيث مثلت مازونة أول عاصمة له منذ سنة 1563م ثم معسكر 1701م فوهران كعاصمة نهائية بعد تحريره من الوجود الإسباني 1792م.

– يعود الفضل في تحرير وهران من الاحتلال الإسباني الثاني إلى الباي محمد بن عثمان الكبير، هذا الأخير الذي استطاع أن يعيد للبايلك هيبته من جديد، وهذا راجع إلى اهتمامه بالعديد من المنجزات.

– انقسمت ملكية الأراضي ما بين ملكيات البايلك التابعة للدولة والحكام وبين الأملاك الخاصة المتمثلة في أراضي الملك وكان لأراضي الوقف التي تعود للمصلحة العامة نصيب من الملكية في العهد العثماني.

– تحكمت الظروف الطبيعية وكذا الظروف التاريخية إلى تقسيم الملكية وتحديدها في العهد العثماني.

– انتظم النشاط الزراعي في المناطق الريفية حيث كان يمثل أهم مورد للمجتمع الريفي، وقد أدركت السلطة العثمانية أهمية الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الرئيسية.

– ساهم الريف في دعم اقتصاد الإياله، وذلك من خلال تموين المدن بالمواد الاولية الضرورية للصناعة كالحبوب والأصواف والجلود وكذا تلبية الحاجيات الضرورية للسكان من خلال الانتاج الذي كان يوفره.

– تأثرت الزراعة في بايلك الغرب بأساليب الانتاج وطرق الاستغلال الزراعي حيث سادت الزراعة المكثفة في أراضي البايلك والملكيات الخاصة، حيث يقوم الانتاج فيها، على عدة وسائل نتج عنها تنوع زراعي ضخم كالحبوب والخضر والبقول.

– اعتمدت الزراعة في بايلك الغرب على استخدام الوسائل البسيطة والأسمدة وأساليب الري البدائية، والادوات التقليدية كالمنجل اليدوي والمحراث الخشبي وهذا ما انعكس سلبا على كميات الانتاج.

– ارتكز النشاط الاقتصادي في بايلك الغرب على الزراعة بدرجة أولى غير أن سياسة السلطة العثمانية اتجاه الفلاح واحتكارها للإنتاج الزراعي وكذا استحواذ الحكام على جل الأراضي الخصبة دفع بالفلاحين إلى التوجه إلى النشاط الرعوي المتمثل في تربية الحيوانات.

– كان للظروف الطبيعية هي الأخرى الأثر الواضح على الإنتاج الزراعي، إذ كان للجفاف والزلازل والجراد وكذا الأوبئة بالغ الأثر على الفلاح باعتباره المتضرر الأول والرئيسي منها، وقد دفعت هاته الظروف بالفلاح إلى عدم التوجه نحو المجال الزراعي وترك معظم الأراضي بور دون أي استغلال مقابل محاولة محاربة هاته الظروف أو التأقلم معها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أولا: المصادر

1. إبن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان وأخبار تونس في عهد الأمان، ج2، ط2، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، دت.
2. ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلسمان، تق عبد الرحمان طالب، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
3. الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر، تح أحمد توفيق المدني، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
4. حسن الوزان، وصف افريقيا، ج 2، تر محمد حجي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.
5. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تح وتعر العربي الزبيري، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
6. عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح محمد بن عبد الكريم، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1989.
7. المازوني، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج1، دراسة وتحقيق قندوز ماحي، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2012.
8. محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: وتق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
9. محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق وتع المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
10. محمد صالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مر، وتح، يجي بوعزيز، طبعة، خاصة عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
11. مسلم بن عبد القادر الوهراني، أنيس الغريب والمسافر، تح وتع رابح بونار، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ثانيا: المراجع

12. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998.
13. أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

14. أحميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
15. أرزقي شوتيام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العخد العقماني، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
16. أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م) ، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
17. إسماعيل العربي، المقاومة الجزائري تحت لواء الامير عبد القادر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
18. أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر، رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
19. حنيفي هايلي: أبحاث ودراسات في التاريخ الاندلسي الموريسكي، دار الهدى، الجزائر، 2010.
20. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.
21. زوليخة اسماعيلي المولودة علوش، تاريخ الجزائري من ما قبل التاريخ، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.
22. سامح عزيز التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي، ط1، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
23. صالح عباد، الجزائر تحت الحكم التركي (1514-1830م)، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
24. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث، الجزائر، المدية، مليانة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
25. عبد السلام فيلاني، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013.
26. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، تر فيصل عباسن ط3، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.
27. عبد القادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، ط1، دار هومة، الجزائر، 2012.
28. عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدين الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006.
29. عبد الله حشلاف، سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول، ط1، المطبعة التونسية، تونس، 1929.
30. عبد المنعم الجميعي، الدولة العثمانية والمغرب العربي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1988.
31. عدة بن داهة، معسكر عبر التاريخ، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.

32. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
33. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
34. محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية، نشاتها وتطورها، تر، محمد صغير بناتي وعبد العزيز وشعيب، منشورات دار حلب، 2007.
35. محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
36. محمد بن مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1963.
37. محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس، ط3، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
38. مصطفى بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف الجزائري العثماني (1549-1830م)، ط1، دار البحوث الإسلامية واحياء التراث، دبي، 2000.
39. ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج4، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
40. ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر اواخر العهد العثماني، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2013.
41. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة العثمانية (1800-1830)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
42. ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2014.
43. ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
44. ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.
45. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.
46. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعر وتق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

47.يحي بوعزير، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
48.يحي بوعزير، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
49.يحي بوعزيز، المساجد العتيقة في الغرب الجزائري، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.
50.يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، ط2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004.

ثالثا: المجلات

51. محمد دادا، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، عصور جديدة، ع7-8، 2012.
52. مولاي بلحميسي، الثورة على الأتراك في الجزائر، شواهد مستقاة من وثائق اسبانية لم تنتشر، الثقافة، ع 48، 1978.
53. نور الدين حاروش، استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، ع 07، جوان 2012.
54. ودان بوغفالة، الأوقاف بالناحية الوهرانية، أوقاف ملياني نموذجا، دراسة انسانية، عدد خاص، ماي 2001.

رابعا: الرسائل والأطروحات

55. اسماعيل بركات، دراسة وتحقيق الدرر المكنونة في نوازل مازونة، من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
56. توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني 1779م-1830م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
57. سعاد العياشي، بايلك الغرب الجزائر أواخر العصر العثماني (1790-1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، جامعة أدرار، 2015-2016.
58. سميرة طالي معمر، القوى المحلية في بايلك الغرب في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2009-2010.
59. شرين معوش، تجارة القمح بالجزائر خلال عهد الدايات (1671/1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة البويرة، 2018-2019.
60. صالح حيمر، التحالف الأروبي ضد الجزائر عام 1541 وتأثيراته الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2006-2007.
61. صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، (1830-1930)، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013-2014.

62. عبد الرزاق بوضياف، إدارة أموال الوقف وسبل استثماره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2005-2006.
63. علال بن عبد المولى، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، 2017-2018.
64. فتيحة الواليش، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993-1994.
65. كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع في بايلك الغرب الجزائري (1792م/1830م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2019-2020.
66. كاميلية دغموش، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014.
67. كمال بن صحراوي، اوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2012-2013.
68. مباركة مخطاري، التحولات الاقتصادية بالجزائر العثمانية، (1518-1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة سعيدة 2012-2013.
69. هاشمي بن إبراهيم، قبائل وهران والاحتلال الاسباني، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة معسكر، 2020-2021.

الملاحق

الملحق رقم 1: خريطة التقسيم الإداري للجزائر خلال العهد العثماني[1]

[1]- كاميلية دغموش، السلطة والمجتمع ....، المرجع السابق، ص 355.

الملحق رقم 2: نسبة سكان الريف والمدينة في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني[1]

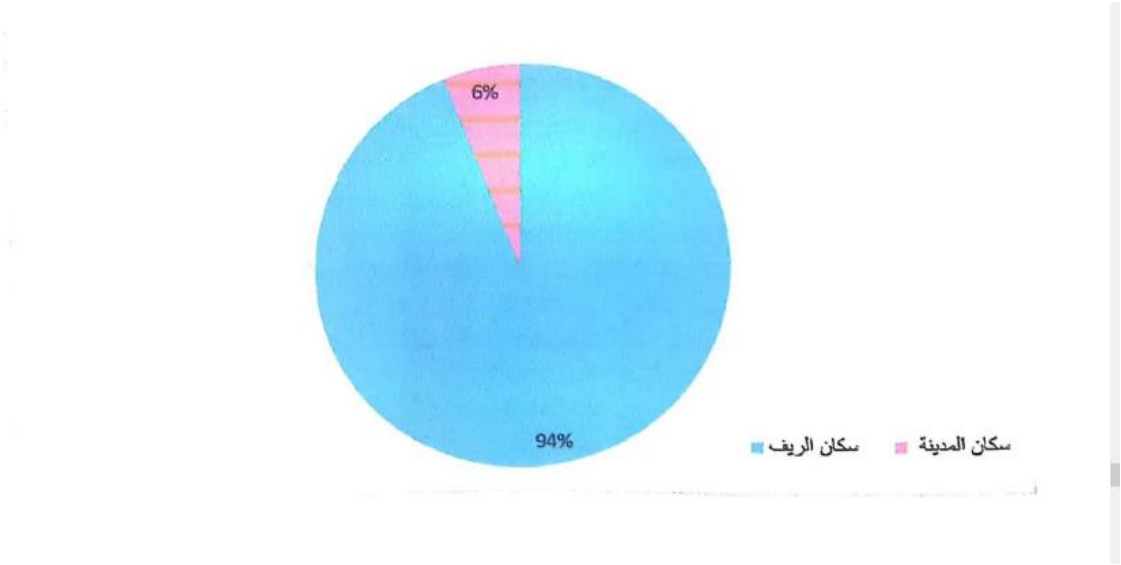

[1]- ناصر الدين سعيدوني، والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 95.

الملحق رقم 3: وهران والمرسى الكبير والمنطقة الغربية الوهرانية التي شهدت أحداث الاسبان[1]

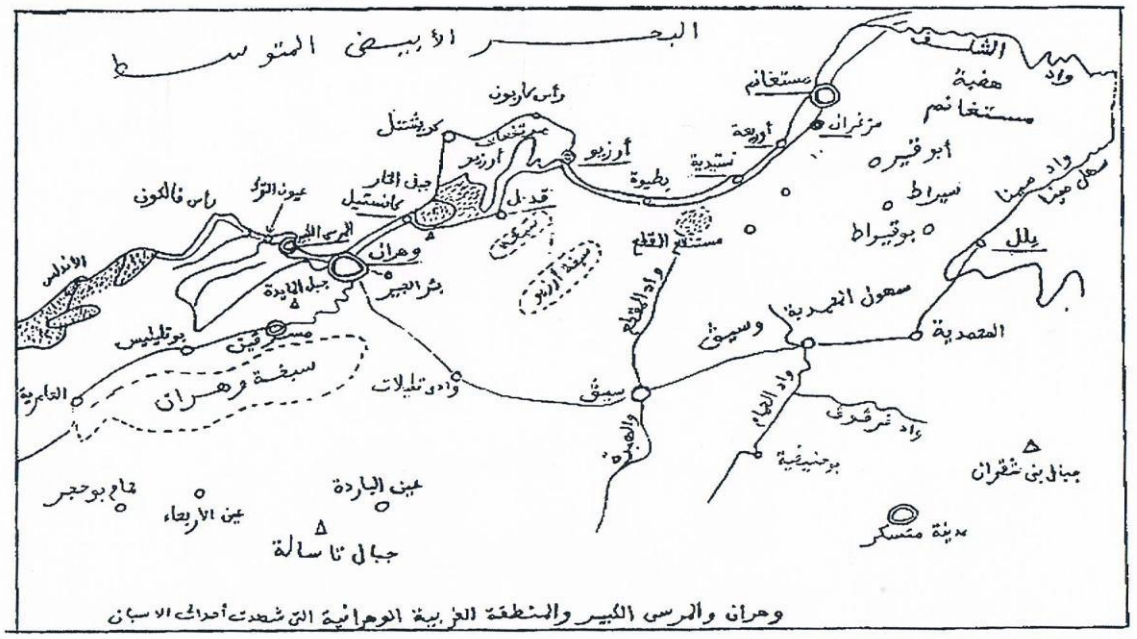

[1]- سعاد العياشي، مرجع السابق، ص 105.

الملحق رقم 04: عربي يحرث أرضه بمحراث خشبي[1]

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص 115.

الملحق رقم 05: امرأة عربية تحصد القمح بالمنجل[1]

[1]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 117.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... ج
إهداء ..... د
مقدمة: ..... أ

الفصل التمهيدي
طبيعة السلطة العثمانية في الجزائر

1. دوافع التواجد العثماني بالجزائر 6
2. دخول الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية 8
3. التقسيمات الإدارية للجزائر خلال العهد العثماني 10
4. علاقة السلطة العثمانية بقبائل بايلك الغرب 10

الفصل الأول
لمحة عامة عن بايلك الغرب الجزائري

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لبايلك الغرب الجزائري 13
المبحث الثاني: مدن بايلك الغرب 16
المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في الملكية 23
المبحث الرابع: وضعية بايلك الغرب قبيل 1792م 25

الفصل الثاني
أشكال الملكية العقارية لأراضي بايلك الغرب الجزائري

المبحث الأول: أراضي البايلك 30
المبحث الثاني: الملكية الخاصة (أراضي الملك) 35
المبحث الثالث: الأراضي المشاعة 37
المبحث الرابع: أراضي الوقف 39

الفصل الثالث
الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في بايلك الغرب

المبحث الأول: الحبوب والخضر والبقول 43
المبحث الثاني: الأشجار المثمرة والغابات 46

المبحث الثالث: الثروة الحيوانية 48
المبحث الرابع: مساهمة الريف في دعم اقتصاد المدينة..... 50

الفصل الرابع

الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في بايلك الغرب

المبحث الأول: الطرق المتبعة في الزراعة 54
المبحث الثاني: أساليب الاستغلال الزراعي 56
المبحث الثالث: أوضاع الفلاح والعوامل المؤثرة فيه: 58
المبحث الرابع: ممارسة السلطة العثمانية اتجاه الزراعة: 60
خاتمة: 63
الملاحق 71
فهرس المحتويات 78

ملخص:

يعالج الموضوع الموسوم ب الزراعة ودورها في تمويل المدن والارياف بايلك الغرب نموذجا من سنة 1792الى1830 ان نتعرض الى طبيعة ملكية الأرض في بايلك الغرب ومدى تحكم هاته الأخيرة في نوعية ووفرة الإنتاج الزراعي والحيواني ببايلك الغرب، ويبرز موضوع البحث طبيعة العلاقة بين الريف والمدينة وكيفية دعم الريف لاقتصاد المدينة

اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع الموضوع معتمدين على إشكالية رئيسية محاولين الإجابة عنها وهي: كيف كانت الأوضاع الزراعية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني؟

لقد كانت البنية التحتية في الريف كافية لمزاولة مجموعة من النشاطات الاقتصادية وعلى راسها الزراعة وتربية الحيوانات ودعم المدينة تبعا لذلك غير ان الظروف العامة كثيرا ما أجبرت الفلاح على التحول الى الرعي وترك الزراعة.

الكلمات المفتاحية: الزراعة، بايلك الغرب، العهد العثماني

Abstract